

## المشاكل الاقتصادية للبلدان الأقل نمواً والبلدان غير الساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

تمثل البلدان الأقل نمواً في العالم، وعددها خمسون حالياً، الشريحة الأفقر والأضعف بين شرائح المجتمع الدولي. وينتمي إثنان وعشرون بلداً من تلك البلدان إلى منظمة المؤتمر الإسلامي حيث يشكلون أكثر من ثلث أعضائها السبعة والخمسين. وعليه، فإن قضايا ومشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذا الصنف من البلدان تمثل تحدياً كبيراً لا بالنسبة للبلدان المعنية ذاتها فحسب بل كذلك للمجموعة الإسلامية ككل ولشركائهما التنمويين. وتحمل هذه الورقة التطورات الأخيرة التي شهدتها اقتصادات البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وترصد الاتجاهات الأخيرة لأهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان خلال السنوات الخمس الأخيرة التي تتوفر حولها البيانات.

### 1. مقدمة

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الرابع من ديسمبر من عام 2003 توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بضم تيمور الشرقية رسمياً إلى قائمة البلدان الأقل نمواً ليصبح مجموعها خمسين بلداً. وتمثل هذه البلدان الخمسون الأقل نمواً الشريحة الأفقر والأضعف بين شرائح المجتمع الدولي لما يعوزها من موارد وامكانيات لتحسين اقتصاداتها الهشة من التأثيرات الخارجية والكوارث الطبيعية.

ويعيق الضعف الهيكلي لاقتصادات البلدان المذكورة ونقص قدراتها فيما يتعلق بالنمو والتنمية، فضلاً عما تواجهه من معوقات جيوفيزيائية، الجهود التي تبذلها لرفع مستوى معيشة شعوبها. ومن هذا المنطلق، تمثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحدياً رئيسياً لتلك البلدان ولشركائهما التنمويين وللمجتمع الدولي على السواء. وبالطبع، تهتم منظمة الأمم المتحدة بشكل خاص بتنمية البلدان الأقل نمواً نظراً لأن احتياجاتها التنموية تفوق مثيلاتها لدى المجموعات الأخرى ضمن البلدان النامية.

ومن بين البلدان الخمسين الأقل نمواً في العالم، ينتمي اثنان وعشرون بلداً إلى منظمة المؤتمر الإسلامي. وعليه، فإن المنظمة تعبر اهتماماً خاصاً إلى تلك البلدان الأعضاء من خلال رصد التطورات الحاصلة لديها وتسهيل الضوء على مشاكلها والعمل على اتخاذ إجراءات خاصة

لصالحها وخصوصا في مجالات التعاون المالي والتجاري والفني. وفي هذا السياق، تلقي هذه الورقة الضوء على التطورات الأخيرة في اقتصادات البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال تحليل اتجاهات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لديها خلال الأعوام الخمسة الأخيرة التي تتوفر البيانات حولها. ويتم التحليل في ضوء التطورات الدولية والإقليمية والقطرية من خلال مقارنة أداء كافة البلدان الأقل نموا بمثيله لدى مجموعتي بلدان المنظمة والبلدان النامية.

## 2. البلدان الأقل نموا: نظرة عامة

تتألف "البلدان الأقل نموا" من مجموعة البلدان التي أدرجتها منظمة الأمم المتحدة رسميا ضمن هذه الفئة من البلدان على ضوء انخفاض ناتجها المحلي الإجمالي للفرد وضعف مواردها البشرية وحساسية اقتصاداتها للتأثيرات الخارجية. ويتم تقييم المسيرة التنموية لتلك البلدان كل ثلاث سنوات من قبل لجنة السياسة التنموية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. كما تقوم اللجنة بتقديم التوصيات حول إدراج البلدان في قائمة البلدان الأقل نموا أو إخراجها منها وكذلك وضع المعايير والحدود المناسبة لهذا الغرض.

ويتم من حين إلى آخر تنقيح تلك المعايير والحدود، وتمثل قائمتها الحالية فيما يلي: (1) انخفاض الدخل، ويتم قياسه بالدخل القومي الإجمالي للفرد، (2) ضعف الأصول البشرية، ويتم قياسه بمؤشر مركب يسمى مؤشر الأصول البشرية، (3) الحساسية الاقتصادية، ويتم قياسها بمؤشر مركب يعرف بمؤشر الحساسية الاقتصادية (الأونكتاد، 2004).

ويتم إدراج البلد ضمن قائمة البلدان الأقل نموا عندما تتوفر فيه الشروط اللازمة ضمن المعايير الثلاثة مجتمعة، وعلى ألا يتجاوز عدد سكانه 75 مليون نسمة. كما يتم إخراج البلد من هذه القائمة عندما تسقط عنه الشروط اللازمة ضمن معيارين على الأقل من تلك المعايير الثلاثة، وعلى أن يمتد ذلك لدورتين ثلاثيتين متتاليتين على الأقل من دورات لجنة السياسة التنموية لتقييم المسيرة التنموية للبلدان الأقل نموا. وخلال دورة التقييم التي جرت في عام 2003، تم الاتفاق على أن يكون معيار انخفاض الدخل لإدراج بلد ما ضمن قائمة البلدان الأقل نموا هو 750 دولارا بمقياس الدخل القومي الإجمالي للفرد، و900 دولار لإخراجه منها.

وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1971 أول قائمة بالبلدان الأقل نموا تضمنت 24 بلدا. وفي الأعوام التالية، ارتفع عدد تلك البلدان بصورة مستمرة ليصل إلى 48 بلدا في عام 1994. وقد كان من المؤمل أن تسفر جهود التنمية عن خروج بلدان هذه المجموعة، الواحد تلو الآخر، من القائمة مع ارتفاع مستوياتها التنموية. إلا أنه منذ عام 1971، لم ينجح في تحقيق

ذلك الهدف سوى بلد واحد (بوتسوانا في عام 1994). بل على العكس من ذلك، تم في أوائل عام 2001 إدراج السنغال رسمياً في القائمة ليصبح مجموعها 49 بلداً. وفي عام 2003، تم إدراج تيمور الشرقية رسمياً في القائمة ليصبح مجموعها 50 بلداً.

يبلغ العدد المجمع لسكان البلدان الخمسين الأقل نمواً حوالي 727 مليون نسمة (أي نسبة 11٪ من إجمالي سكان العالم) يمثلون الشريحة الأفقر والأضعف بين شرائح المجتمع الدولي. ولا تكمن معاناة تلك البلدان في الفقر المدقع الذي تعيش فيه أغلبية سكانها فحسب، بل وفي ضعف اقتصاداتها ومؤسساتها ومواردها البشرية، فضلاً عما تواجهه من معوقات جيوفيزيائية. كما يمكن اعتبار التوزيع الإقليمي لتلك البلدان عائقاً هاماً أمام أداء نموها وتنميتها.

وبينما تقع غالبية البلدان الأقل نمواً (34 بلداً) في القارة الإفريقية وخصوصاً في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، فإن 16 بلداً آخر هي عبارة عن بلدان غير ساحلية و11 بلداً هي عبارة عن جزر صغيرة. ويُصنف 30 بلداً منها ضمن مجموعة البلدان الفقيرة شديدة المديونية، كما يُصنف 28 بلداً ضمن مجموعة البلدان المصدرة للسلع غير النفطية، معظمها زراعية (الجدول الملحق 1). وعليه، فإن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأقل نمواً يشكل تحدياً رئيسياً سواء بالنسبة لها أو للمجتمع الدولي ككل.

وبناء على ما تقدم، ونظراً لأن الاحتياجات التنموية لتلك البلدان تفوق قدرات اقتصاداتها ومواردها المحلية، فهي تلقى اهتماماً خاصاً من قبل منظمة الأمم المتحدة. فعلى مدار العقود الثلاثة الماضية، عكفت المنظمة الدولية على رصد التطورات الحاصلة في تلك البلدان بصورة منتظمة وأكدت على ضرورة اتخاذ إجراءات خاصة لصالحها وخصوصاً في مجالات التعاون المالي والتجاري والفني. وقد أدت هذه الجهود إلى زيادة وعي المجتمع الدولي بالاحتياجات الهامة والضرورية لتلك البلدان كيما تفلت من براثن التخلف الذي يؤدي إلى ركود الاقتصاد وانتشار الفقر.

ومع مرور الزمن، قامت العديد من المنظمات داخل إطار منظومة الأمم المتحدة بمخلق نشاطات محورية هامة لصالح تلك البلدان مما أدى إلى زيادة الحيز الذي تتمتع به سواء ضمن برامج العمل المنتظمة أو نشاطات التعاون الفني. كما تغيرت سياسات البلدان المانحة والمنظمات متعددة الأطراف لصالح تلك البلدان من عدة زوايا، فقد حصل تحول في حصة المساعدات الرسمية المقدمة إلى تلك البلدان حيث لم يكتف العديد من البلدان المانحة بزيادة حصته من تلك المساعدات وإنما اتخذت كذلك العديد من الإجراءات لتخفيف الديون المستحقة لها لدى تلك البلدان. ويمكن

ملاحظة ذلك بوضوح بالنسبة للعديد من المنظمات متعددة الأطراف التي توجه حاليا جزءا كبيرا من مساعداتها إلى البلدان الأقل نموا من خلال مبادرات وبرامج خاصة.

ومع ذلك، لم تصل هذه الجهود حتى الآن إلى النتائج المطلوبة حيث لاتزال البلدان الأقل نموا مغفلة من حيث عملية العولمة مما يزيد من تهميشها. ويبقى تناقص الموارد المالية المحلية والدولية، وزيادة عبء الدين الخارجي، وتقلبات أسعار السلع، من العوامل الخطيرة التي تهدد مسيرة النمو والتنمية لدى تلك البلدان.

### 3. البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي: الاتجاهات الاقتصادية الأخيرة

#### 3-1. نظرة عامة

صدرت أول قائمة بالبلدان الأقل نموا في عام 1971 وضمت 8 بلدان أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي<sup>1</sup>. إلا أن هذا العدد ارتفع بصورة منتظمة ليصل إلى 21 بلدا في عام 1997. وترجع هذه الزيادة إلى البلدان التي كانت ضمن فئة البلدان الأقل نموا وانضمت إلى المنظمة (سنة بلدان)<sup>2</sup>، والبلدان التي كانت أعضاء في المنظمة وأصبحت ضمن فئة البلدان الأقل نموا (7 بلدان)<sup>3</sup>. وبانضمام السنغال إلى فئة البلدان الأقل نموا في عام 2001، يصبح مجموع البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي 22 بلدا.

وتمثل البلدان الإثنان والعشرون الأقل نموا الأعضاء في المنظمة جزءا كبيرا من كافة البلدان الأقل نموا. فقد بلغ مجموع سكانها في عام 2003 (373.26) مليون نسمة يمثلون نسبة 51.4% من سكان كافة البلدان الأقل نموا ونسبة 59.7% من مجموع ناتجها المحلي الإجمالي ونسبة 45.1% من مجموع صادراتها السلعية، بالقيمة الجارية للدولار<sup>4</sup>. إلا أنه كما هو الحال بالنسبة لباقي البلدان الأقل نموا، فإن الضعف الهيكلي الذي تتسم به اقتصادات البلدان الأقل نموا الأعضاء ونقص قدراتها فيما يتعلق بالنمو والتنمية يعيقان الجهود التي تبذلها لرفع مستوى معيشة شعوبها.

كما يمكن اعتبار التوزيع الإقليمي للبلدان الأقل نموا الأعضاء، فضلا عما تواجهه من معوقات جيوفيزيائية، عائقين هامين أمام نموها وتنميتها. وفي هذا السياق، من المفيد لفت النظر إلى أن

<sup>1</sup> أفغانستان، تشاد، غينيا، مالي، النيجر، الصومال، السودان، اليمن.

<sup>2</sup> بنين، بوركينا فاسو، المالديف، موزمبيق، توغو، أوغندا.

<sup>3</sup> بنغلاديش، جزر القمر، جيبوتي، غامبيا، غينيا بيساو، موريتانيا، سيراليون.

<sup>4</sup> انظر الجداول الملحقه 2 و3 و8 على التوالي.

غالبية تلك البلدان (18 بلداً) تقع في إقليم أفريقيا جنوب الصحراء بينما تقع أربعة بلدان في آسيا. وتضم المجموعة ستة بلدان غير ساحلية وبلدين عبارة عن جزيرتين صغيرتين (الجدول الملحق 1).

وتتسم البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة، وخصوصاً منها تلك الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء، بعدم القدرة على تطوير اقتصاداتها الوطنية وضمان مستوى المعيشة اللائق لشعبها إضافة إلى كون اقتصاداتها شديدة التأثر بالصدمات الخارجية والكوارث الطبيعية. ولا يزال 12 بلداً منها يُصنف ضمن البلدان المصدرة للسلع الأولية غير النفطية التي تعتمد في جهودها التنموية على إنتاج وتصدير عدد محدود من السلع، هي في معظمها سلع زراعية. ومن ناحية أخرى، تُصنف 8 بلدان من البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة ضمن مجموعة البلدان شديدة المديونية بينما تُصنف 8 بلدان أخرى ضمن البلدان معتدلة المديونية. أما البلدان الستة المتبقية فهي تُصنف ضمن البلدان منخفضة المديونية. وعلى العموم يُصنف 17 بلداً ضمن مجموعة البلدان الفقيرة شديدة المديونية (الجدول الملحق 17).

وعليه، وكما سيُبين من الجزء اللاحق من هذه الورقة، تمثل البلدان الإثنان والعشرون الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة أضعف وأفقر شريحة ضمن المجموعة الإسلامية. فبينما يبلغ عدد سكانها 373.26 مليون نسمة أي ما يعادل نسبة 27.1٪ من مجموع سكان البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، فهي لا تنتج سوى نسبة 7.4٪ من إجمالي إنتاج المجموعة الإسلامية ككل، كما لا تتجاوز صادراتها نسبة 3.2٪ من إجمالي صادراتها بالأسعار الجارية للدولار. ويقل متوسط ناتجها المحلي الإجمالي للفرد (377 دولاراً) عن ثلث مستواه على صعيد المجموعة الإسلامية ككل (1246 دولاراً).

### 3-2. هيكل الاقتصاد

يلقي هذا القسم من الورقة الضوء على الهيكل العام لاقتصادات البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة من خلال عرض تحليل مختصر للتوزيع القطاعي لإنتاجها (الناتج المحلي الإجمالي). ويبين الجدول 1 أدناه، وهو مستخرج من البيانات المعروضة في الجدول الملحق 5، متوسط الحصص القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة كمجموعة واحدة. وقد تم حساب المتوسط لفترة السنوات الخمس (1998-2002) لتفادي مشكلة نقص البيانات بالنسبة لبعض البلدان ومشكلة التقلبات الدورية السنوية بالنسبة لبعض الآخر.

وكما هو الحال بالنسبة لكافة البلدان الأقل نمواً، تشير الأرقام المعروضة في الجدول 1 إلى أن قطاع الخدمات، وهو يسهم بأعلى نسبة في الناتج المحلي الإجمالي (47٪)، يلعب دوراً رئيسياً في البلدان الأقل نمواً الأعضاء بالمنظمة ويشكل مصدراً هاماً من مصادر دخلها. وينطبق ذلك أيضاً على مجموعتي بلدان المنظمة والبلدان النامية ككل. وعلى المستوى الفردي للبلدان الأقل نمواً الأعضاء، يسهم هذا القطاع بأعلى نسبة في الناتج المحلي الإجمالي لدى 16 بلداً تتوفر حولها البيانات. وتتراوح نسبة ذلك الإسهام بين 22٪ لدى سيراليون و80٪ لدى جيبوتي (الجدول الملحق 5).

### الجدول 1: هيكل الإنتاج

(القيمة المضافة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، متوسط الفترة 1998-2002)

الخدمات	الصناعات التحويلية منها	الصناعة	الزراعة	
47	12	25	28	البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة
45	11	22	33	كافة البلدان الأقل نمواً*
47	15	38	15	كافة بلدان المنظمة
25	20	33	12	كافة البلدان النامية*

المصدر: الجدول الملحق 5.  
(\* متوسط عام 2002).

وتمثل الزراعة ثاني أهم نشاط اقتصادي لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة إذ تسهم بنسبة 28٪ في الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة أعلى بكثير من متوسطها لدى مجموعتي بلدان المنظمة (15٪) والبلدان النامية (12٪)، ولكنها أدنى بكثير من متوسطها لدى البلدان الأقل نمواً على مستوى العالم (33٪). لذلك، يسود اعتقاد بأن هذا القطاع يمثل النشاط الاقتصادي الرئيسي لدى تلك البلدان وبأنه يلعب الدور الأكبر في تسيير مجريات اقتصاداتها. وعلى المستوى الفردي، يسهم هذا القطاع بنسبة 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدى 13 بلداً من البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة ويهيمن بشكل واضح على اقتصادات خمسة بلدان منها (الجدول الملحق 5). وعلى الرغم من هذه الأهمية، إلا أن الإنتاج الزراعي في الكثير من تلك البلدان لا يزال متخلفاً إلى درجة كبيرة سواء من حيث تلبية احتياجات السوق المحلية أو من حيث التصدير. لذلك، فقد ظلت مستويات الفقر ونقص الأمن الغذائي مرتفعة في معظم تلك البلدان<sup>5</sup>.

<sup>5</sup> انظر تقرير مركز أنقرة: "الفقر وانعدام الأمن الغذائي في البلدان الأقل نمواً والبلدان ذات الدخل المنخفض الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي"، أكتوبر 2003.

ومن ناحية أخرى، يمثل قطاع الصناعة النشاط الرئيسي الثالث لدى مجموعة البلدان الأقل نمواً الأعضاء إذ يبلغ إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 25٪. ومع أنها حصة أكبر من مثيلتها لدى مجموعة البلدان الأقل نمواً ككل (22٪)، فإن قطاع الصناعة لا يلعب دوراً هاماً إلا في عدد قليل من البلدان الأقل نمواً الأعضاء، ومنها اليمن (41٪) بفضل إنتاج النفط، وغينيا وسيراليون وموزمبيق بفضل إنتاج المعادن. وعلى أية حال، فإن إسهام الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما لا يعطينا، في حد ذاته، فكرة كافية عن مستوى التصنيع في ذلك البلد. لذلك ينبغي أيضاً أخذ أداء قطاع الصناعات التحويلية بعين الاعتبار. ويمثل هذا القطاع نشاطاً اقتصادياً محدوداً لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة إذ يبلغ متوسط إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 12٪. ومع أنها حصة أعلى بدرجة طفيفة من مثيلتها لدى مجموعة البلدان الأقل نمواً ككل (11٪)، فهي تشير بوضوح إلى ضعف أداء هذا القطاع وضآلة حجمه لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة. وتتراوح حصته من 3٪ لدى جيبوتي إلى 16٪ لدى بنغلاديش (الجدول الملحق 5).

وبشكل عام، فإن الهيكل العام لاقتصادات البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة من حيث تركيب إنتاجها (الناتج المحلي الإجمالي) يعكس صورة واضحة أيضاً لهيكلها من حيث عوائدها التصديرية. وفي هذا السياق، لا يزال 14 بلداً في هذه المجموعة مصنفاً ضمن فئة البلدان المصدرة للسلع الأولية غير النفطية (10 منها مصدرة للسلع الزراعية والأربعة الأخرى مصدرة للسلع المعدنية). بالإضافة إلى ذلك، يُصنف بلدان فقط، وهما اليمن والسودان، ضمن فئة البلدان المصدرة للنفط، وبلد واحد، وهو بنغلاديش، ضمن فئة البلدان المصدرة للمنتجات المصنعة (الجدول الملحق 5). من الواضح إذن أن اقتصادات معظم البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة تعتمد على السلع الأولية (في الغالب الزراعية منها). ولا شك في أن صادرات تلك السلع تلعب دوراً هاماً في بلورة آفاق النمو والتنمية لدى تلك البلدان. إلا أن ضخامة الحصة التي تسهم بها هذه السلع في الإنتاج والتصدير تجعل اقتصادات تلك البلدان عرضة لمخاطر الصدمات الخارجية مثل التقلبات العالمية في أسعار السلع الأولية و/أو العوامل الموسمية السلبية مما يؤثر على النمو الاقتصادي ويجعل من وضع السياسات طويلة الأجل أمراً صعباً.

### 3-3. الإنتاج والنمو

كما يتضح من الجدول 2، ففي عام 2003، بلغ الناتج المحلي الإجمالي المجموع لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة التي تتوفر حولها البيانات (20 بلداً)، 126.3 مليار دولار. ولا يمثل هذا المبلغ سوى نسبة 7.4٪ من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدى بلدان المنظمة ككل وهي نفس النسبة المسجلة في عام 1999. وعلى عكس ذلك، فقد مثل هذا المبلغ نسبة 59.7٪ من نفس المجموع لدى كافة البلدان الأقل نمواً في عام 2003 مقارنة بنسبة 60.7٪ لعام 1999. وبالنظر إلى إجمالي

سكان تلك البلدان، والذي يمثل حوالي 51.4% من إجمالي سكان البلدان الأقل نمواً ونسبة 27.1% من سكان كافة بلدان المنظمة، يُلاحظ أن أداءها ضمن كافة البلدان الأقل نمواً أفضل من مثيله ضمن مجموعة بلدان المنظمة.

## الجدول 2: الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالأسعار الجارية)

2003	2002	2001	2000	1999	
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)					
126.3	111.1	103.9	101.5	100.2	البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة
					كنسبة من:
59.7	59.1	59.5	59.2	60.7	كافة البلدان الأقل نمواً
7.4	7.5	7.4	7.0	7.4	كافة بلدان المنظمة
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)					
377	340	325	326	330	البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة
308	280	266	269	265	كافة البلدان الأقل نمواً
1246	1096	1061	1127	1067	كافة بلدان المنظمة
1337	1203	1208	1211	1131	كافة البلدان النامية

المصدر: الجدولان الملحقان 3 و4.

ويقل إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدى هذه المجموعة عن مثيله لدى بعض البلدان الأعضاء في المنظمة منفردة مثل تركيا والسعودية وبنغلاديش ونيوزيلندا وإيران. وينعكس ذلك بطبيعة الحال على المستويات المنخفضة لمتوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد لدى تلك البلدان مقارنة بنظيره لدى مجموعة بلدان المنظمة ككل. بالإضافة إلى ذلك، يُلاحظ أن الجزء الأكبر من إنتاج تلك المجموعة لا يزال يتركز في عدد قليل منها. ففي عام 2003، استحوذت ثلاثة بلدان فقط (هي بنغلاديش والسودان واليمن) على نسبة 65% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدى هذه المجموعة، أي كما كان الحال عليه في عام 1999 (تم حسابها باستخدام البيانات المذكورة في الجدول الملحق 3).

وقد سجلت البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة خلال الفترة قيد الدراسة أعلى متوسط للناتج المحلي الإجمالي للفرد ومقداره 377 دولاراً في عام 2003. وخلال العام نفسه، بلغ هذا المتوسط 308 دولاراً لدى كافة البلدان الأقل نمواً، و1246 دولاراً لدى مجموعة بلدان المنظمة، و1337 دولاراً لدى مجموعة البلدان النامية. إلا أنه بينما شهد متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد تحسناً لدى تلك المجموعات الثلاث في عام 2000، وهو العام الذي شهد انتعاشاً في الاقتصاد العالمي، فقد تراجع هذا المتوسط لدى مجموعة البلدان الأقل نمواً الأعضاء. وفي المقابل، فبينما شهد هذا المتوسط تراجعاً لدى المجموعات الثلاث في عام 2001، وهو العام الذي شهد تباطؤاً في الاقتصاد العالمي، فقد حافظ هذا المتوسط على مستواه لدى مجموعة البلدان الأقل نمواً الأعضاء. ويتضح من ذلك أنه



بينما كانت البلدان الأقل نمواً الأعضاء هي الأقل تضرراً من تباطؤ الاقتصاد العالمي في عام 2001، إلا أنها لم تنجح في الاستفادة بدرجة كافية من الانتعاش الذي شهده في عام 2000.

وتتطلب المحافظة على مستوى معيشة السكان تحقيق نسبة نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مساوية على الأقل لنسبة زيادتهم. وستتم دراسة هذه العلاقة لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء خلال الفترة قيد الدراسة من حيث متوسطات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد والسكان كما هو مبين في الجدول 3.

**الجدول 3: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد والسكان (متوسط نسبة التغيرات السنوية)**

2003	2002	2001	2000	1999	
<b>الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي</b>					
5.2	4.9	5.5	4.7	5.1	البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة
4.4	5.1	5.6	4.8	5.2	كافة البلدان الأقل نمواً
5.5	4.0	1.9	5.5	1.3	كافة بلدان المنظمة
6.1	4.6	4.1	5.9	4.0	كافة البلدان النامية
3.9	3.0	2.4	4.7	3.7	العالم
<b>الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد</b>					
2.7	2.3	2.8	2.0	2.4	البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة
2.0	2.4	2.7	2.2	2.4	كافة البلدان الأقل نمواً
3.4	1.9	0.2-	3.4	0.8-	كافة بلدان المنظمة
4.6	3.2	2.6	4.4	2.5	كافة البلدان النامية
<b>السكان</b>					
2.4	2.5	2.6	2.6	2.6	البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة
2.4	2.6	2.8	2.5	2.7	كافة البلدان الأقل نمواً
2.0	2.1	2.1	2.0	2.1	كافة بلدان المنظمة
1.4	1.4	1.5	1.4	1.5	كافة البلدان النامية

المصدر: مستخرج من الجدولين الملحقين 2 و6.

وبشكل عام، عند أخذ معدلات متوسط النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، يتضح أن أداء مجموعتي البلدان الأقل نمواً الأعضاء والبلدان الأقل نمواً ككل كان أفضل من مثيله لدى مجموعتي بلدان المنظمة والبلدان النامية في سنوات الركود في الاقتصاد العالمي. ويبدو ذلك واضحاً في عام 1999، عقب الأزمة المالية الآسيوية (1997-1998)، وفي عام 2001 عندما شهد الاقتصاد العالمي تباطؤاً مفاجئاً. ومع ذلك، وعلى عكس البلدان النامية وبلدان المنظمة، لم تتمكن البلدان الأقل

نموا، بما فيها تلك الأعضاء في المنظمة، من الاستفادة بدرجة كافية من الانتعاش الذي شهده الاقتصاد العالمي في عامي 2000 و2003.

حققت البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة أعلى متوسط لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، خلال الفترة قيد الدراسة، بلغ نسبة 5.5٪ في عام 2001، وهو العام الذي شهد تباطؤا في الاقتصاد العالمي. وتفوق هذه النسبة المعدلات التي حققتها بلدان المنظمة، والبلدان النامية، وعلى مستوى العالم، ولكنها كانت أقل بدرجة طفيفة من مثيلتها لدى كافة البلدان الأقل نموا. إلا أن أداء النمو لدى تلك البلدان تراجع في العام التالي إلى نسبة 4.9٪ ولكنه عاد إلى الارتفاع في عام 2003 ليصل إلى نسبة 5.2٪. وفي المقابل، سجلت البلدان الأقل نموا الأعضاء أدنى متوسط لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، خلال الفترة قيد الدراسة، بلغ نسبة 4.7٪ في عام 2000، وهو العام الذي شهد انتعاشا في الاقتصاد العالمي. ومع أن هذه النسبة كانت في مستوى الأداء العالمي، إلا أنها كانت أدنى بكثير من مثيلتها لدى مجموعتي بلدان المنظمة والبلدان النامية وأقل بدرجة طفيفة من مثيلتها لدى كافة البلدان الأقل نموا. ويُلاحظ سير كافة البلدان الأقل نموا على نفس النسق عموما، وإن كان أداؤها أفضل نوعا ما باستثناء عام 2003 (الجدول 3).

وقد انعكس أداء النمو الاقتصادي لمجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء، متمثلا في أداء متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إلى حد كبير على أداء متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد. فقد سجلت البلدان الأقل نموا الأعضاء أعلى متوسط لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في عام 2001 بلغ نسبة 2.8٪، وهي نسبة أعلى من مثيلتها لدى مجموعتي بلدان المنظمة والبلدان النامية. وفي المقابل، سجلت البلدان الأقل نموا الأعضاء أدنى متوسط لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في عام 2000 بلغ نسبة 2٪، وهي نسبة أدنى من مثيلاتها لدى المجموعات الأخرى لنفس العام. ويُلاحظ أن الأمر نفسه ينطبق على كافة البلدان الأقل نموا.

وبالنظر إلى نسبة نمو السكان خلال الفترة قيد الدراسة، يبدو واضحا أن أداء البلدان النامية كان أفضل من مثيله لدى كافة البلدان الأقل نموا، بما فيها تلك الأعضاء في المنظمة. ويعني ذلك أنه على عكس البلدان النامية، لم تتمكن مجموعتا البلدان الأقل نموا وبلدان المنظمة، بما فيها تلك الأقل نموا، من تحقيق نمو اقتصادي يفوق متوسط نمو سكانها ولم تتمكن بالتالي من الوصول إلى المستوى المعيشي الذي وصلت إليه مجموعة البلدان النامية.

### 3-4. التضخم

يُعتبر استقرار الأسعار وانخفاض معدلات التضخم عاملين أساسيين في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي. وقد أولت حكومات الكثير من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً اهتماماً خاصاً على مدى العقدين الفائتين إلى قضية السيطرة على معدلات التضخم، وطبقت سياسات مالية ونقدية مختلفة للحفاظ على استقرار الأسعار ضمن اقتصاداتها. وبالفعل، فقد أسفرت تلك الجهود عن تحقيق انخفاض كبير في معدلات التضخم في تلك البلدان وخصوصاً خلال النصف الثاني من عقد التسعينات<sup>6</sup> من القرن الماضي.

#### الجدول 4: متوسط معدلات التضخم

(التغيرات المئوية السنوية في أسعار المستهلك، %)

2003	2002	2001	2000	1999	
5.7	5.4	3.7	4.2	6.2	البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة
13.8	14.6	22.9	36.1	28.6	كافة البلدان الأقل نمواً
7.6	10.5	11.6	10.7	14.8	كافة بلدان المنظمة
6.1	6.0	6.8	7.3	10.4	كافة البلدان النامية

المصدر: الجدول الملحق 7.

وعند التمعن في متوسط معدلات التضخم لدى مجموعة البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة كما يعرضها الجدول 4، يتضح أن أداء تلك البلدان كان أفضل بكثير من مثيله لدى باقي المجموعات. بما فيها مجموعة البلدان النامية، خلال الفترة قيد الدراسة. فقد تمكنت تلك البلدان من كبح جماح التضخم وخفض معدله إلى 3.7% في عام 2001 وهو معدل أدنى بكثير من المعدلات التي سجلتها المجموعات الأخرى. إلا أنه عاد إلى الارتفاع بدرجة طفيفة في العامين اللاحقين ليصل إلى 5.7% في عام 2003. وعلى المستوى الفردي للبلدان، سجلت موزمبيق أعلى معدل للتضخم بلغ نسبة 13.5% في عام 2003 وتلتها اليمن بنسبة 10.8%، بينما سجلت المالديف وتشاد وتوغو والنيجر معدلات تضخم سالبة بلغت 1.5% و 1% و 0.8% و 0.7% على التوالي في نفس السنة (الجدول الملحق 7).

### 3-5. الصادرات والواردات

بلغ إجمالي الصادرات السلعية لدى مجموعة البلدان الأقل نمواً الأعضاء ذروته في عام 2003 حيث بلغت قيمتها 19.7 مليار دولار بينما تراجعت إلى أدنى مستوياتها في عام 1999 مسجلة 11.8 مليار دولار. وبينما تمثل هذه القيمة نسبة 45.1% من إجمالي الصادرات السلعية لدى كافة البلدان

<sup>6</sup> صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، سبتمبر 2004.

الأقل نمواً، فإنها تمثل نسبة 3.2٪ فقط من إجماليها لدى مجموعة بلدان المنظمة (الجدول 5). كما يلاحظ أنه بينما تراوحت حصة الصادرات السلعية لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في إجماليها لدى مجموعة بلدان المنظمة عند نسبة حوالي 3٪، فقد تراجعت بدرجة طفيفة بالنسبة لإجماليها لدى كافة البلدان الأقل نمواً. وعند التمعن في متوسط معدل التغير في الصادرات السلعية، يتبين أن عام 2000 شهد انتعاشاً قوياً في الأداء التصديري لدى كافة المجموعات حيث حققت جميعها أعلى متوسط لمعدلات التغير في صادراتها السلعية.

وفي المقابل، تراجع أداء التصدير لدى كافة المجموعات تراجعاً حاداً في عام 2001. ويظهر ذلك بوضوح خصوصاً لدى مجموعتي بلدان المنظمة والبلدان النامية حيث سجلت صادراتهما السلعية معدلات نمو سلبية. ومع أن أداء الصادرات لدى هاتين المجموعتين، وبدرجة أقل لدى كافة البلدان الأقل نمواً، بدأ في التحسن في عام 2002، إلا أنه استمر في التدهور لدى مجموعة البلدان الأقل نمواً الأعضاء قبل أن يتحسن بدرجة مدهشة في عام 2003.

ويمكن أن يُعزى ضعف أداء الصادرات لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء ولدى باقي المجموعات عام 2001، جزئياً، إلى التأثيرات السلبية للتباطؤ المفاجئ الذي شهده الاقتصاد العالمي في ذلك العام. كما يمكن تبريره وخصوصاً لدى البلدان الأقل نمواً بما فيها تلك الأعضاء في المنظمة، بالهبوط الذي شهدته الأسعار العالمية للسلع أيضاً خلال نفس العام. وفي المقابل، تأثر هذا الأداء لدى كافة المجموعات، باستثناء البلدان الأقل نمواً الأعضاء في عام 2002، تأثراً إيجابياً بالتحسن الذي شهده خلال العامين التاليين (2002-2003) نتيجة لانتعاش النشاط الاقتصادي العالمي وارتفاع الأسعار العالمية للسلع وخصوصاً في عام 2003.

#### الجدول 5: الصادرات السلعية

2003	2002	2001	2000	1999	
19.7	15.9	16.0	15.6	11.8	البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة (مليار دولار)
					كنسبة من:
45.1	43.0	45.7	46.0	46.7	كافة البلدان الأقل نمواً
3.2	3.1	3.2	2.9	2.9	مجموعة بلدان المنظمة
التغير المتوي السنوي					
23.7	0.8-	2.9	31.7	13.8	البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة
17.9	5.6	3.4	33.9	9.6	كافة البلدان الأقل نمواً
21.0	2.5	7.2-	32.6	16.4	كافة بلدان المنظمة
19.7	7.7	4.9-	23.4	7.2	كافة البلدان النامية

العالم	5.0	12.5	3.6-	4.7	16.4
<i>أسعار التجارة العالمية*</i>					
النفط	37.5	57.0	13.8-	2.5	15.8
السلع الأولية غير النفطية	6.7-	4.5	4.0-	0.5	7.1

المصدر: الجدول الملحق 8.

(\*) التغير المئوي السنوي في الدولار الأمريكي، صندوق النقد الدولي: *آفاق الاقتصاد العالمي*، أبريل 2004. وكما يُلاحظ من الجدول رقم 5، بينما سجلت البلدان الأقل نمواً الأعضاء أعلى متوسط في معدل تغير صادراتها السلعية (31.7٪) في عام 2000، فقد بقيت حصتها من مجموع الصادرات السلعية للبلدان المنظمة على نفس معدلها (2.9٪)، بل وانخفضت على مستوى كافة البلدان الأقل نمواً بمعدل 0.7 نقطة مئوية. ويعني ذلك أن البلدان الأقل نمواً الأعضاء لم تتمكن من الاستفادة بالدرجة الكافية من النمو الذي شهدته التجارة العالمية في عام 2000، وبالتالي لم تتمكن من زيادة حصتها في مجموع صادرات المجموعات التي تنتمي إليها. ويُلاحظ أيضاً أن غالبية النشاط التصديري في البلدان الأقل نمواً الأعضاء يتركز في عدد محدود من البلدان. فعلى سبيل المثال، بلغت حصة بنغلاديش واليمن والسنغال مجتمعة نسبة 60٪ من مجموع صادرات البلدان الأقل نمواً الأعضاء في عام 2003 (تم حسابها باستخدام البيانات المذكورة في الجدول الملحق 8).

#### الجدول 6: الواردات السلعية (سيف، مليار دولار)

2003	2002	2001	2000	1999	
34.0	26.3	24.9	23.8	22.6	البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة (مليار دولار)
					كسبية من:
52.9	51.3	53.5	50.5	52.5	كافة البلدان الأقل نمواً
6.0	6.0	6.3	6.0	6.4	كافة بلدان المنظمة
<i>التغير المئوي السنوي</i>					
29.4	5.7	4.7	5.3	5.1	البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة
25.6	10.1	1.1-	9.4	2.1-	كافة البلدان الأقل نمواً
29.4	11.0	0.1	12.5	1.7	كافة بلدان المنظمة
20.2	6.9	2.2-	18.6	2.7	كافة البلدان النامية
16.6	4.0	3.1-	13.2	5.4	العالم

المصدر: الجدول الملحق 9.

ومن حيث الواردات، سجلت المجموعة أعلى مستوى للواردات السلعية خلال عام 2003 بلغت قيمته 34 مليار دولار (الجدول 6). وبينما تمثل هذه القيمة نسبة 52.9٪ من إجمالي الواردات السلعية لدى كافة البلدان الأقل نمواً، فهي لا تمثل سوى نسبة 6٪ من تلك الواردات لدى مجموعة بلدان المنظمة. وتشير الأرقام المعروضة في الجدول المذكور إلى أن تدهور أداء الاستيراد في عام 2001 لدى مجموعة البلدان الأقل نمواً الأعضاء كان أقل من مثيله لدى كافة المجموعات الأخرى.

أما في عام 2002، فقد كان العكس هو الصحيح حيث شهدت الأسعار العالمية للنفط ارتفاعا كبيرا مقارنة بالارتفاع الطفيف في أسعار السلع غير النفطية. وكما هو الحال بالنسبة للمصادر، تتركز واردات البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة، وإن كان بدرجة أقل، في عدد محدود من البلدان. فعلى سبيل المثال، أسهمت كل من بنغلاديش واليمن والسودان والسنغال بجمعة بنسبة 56.2٪ من إجمالي واردات المجموعة في عام 2003 (تم حسابها على أساس الجدول الملحق 9).

### 3-6. وضع الميزان التجاري والحساب الجاري والاحتياطي من العملات الأجنبية

تشير الأرقام المعروضة في الجدول 7 حول الميزان التجاري إلى أن مجموعتي البلدان الأقل نموا الأعضاء وكافة البلدان الأقل نموا سجلتا عجزا في هذا الميزان خلال الفترة من عام 1999 إلى عام 2003. وقد سجلت المجموعتان أعلى عجز في عام 2003 إذ بلغ 14.3 مليار دولار لدى المجموعة الأولى و20.6 مليار دولار لدى المجموعة الثانية. وتعكس أحجام تلك العجزات بطبيعة الحال أداء الصادرات والواردات لدى المجموعتين. وفي المقابل، سجلت مجموعتا البلدان الأعضاء في المنظمة ككل والبلدان النامية فائضا في ميزانها التجاري طوال نفس الفترة، كان أعلاها في عام 2000 لكل منهما. وينطبق الأمر نفسه على ميزان الحساب الجاري إذ يتبين أن مجموعتي البلدان الأقل نموا الأعضاء وكافة البلدان الأقل نموا سجلتا عجزا في ميزان حسابهما الجاري خلال كافة سنوات الفترة قيد الدراسة كان أعلاها في عام 2001 بقيمة 5.5 مليار دولار بالنسبة للمجموعة الأولى و11.5 مليار دولار في عام 1999 بالنسبة للمجموعة الثانية.

الجدول 7: وضع الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري والاحتياطي من العملات الأجنبية (مليار دولار)

2003	2002	2001	2000	1999	
<b>الميزان التجاري</b>					
14.3-	10.4-	8.9-	8.2-	10.8-	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة
20.6	14.2	11.4	13.1	17.7	كافة البلدان الأقل نموا
45.2	67.6	98.9	137.6	50.7	كافة بلدان المنظمة
95.2	89.9	68.2	134.6	37.7	كافة البلدان النامية
<b>ميزان الحساب الجاري</b>					
5.1-	4.5-	5.5-	4.4-	5.3-	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة
8.1-	6.7-	10.1	6.4-	11.5	كافة البلدان الأقل نموا
62.4	36.9	52.4	71.1	15.4	كافة بلدان المنظمة

121	83.6	37.9	88.1	18.1	كافة البلدان النامية
<b>الاحتياطي من العملات الأجنبية</b>					
<b>14.6</b>	<b>12.2</b>	<b>9.7</b>	<b>8.9</b>	<b>7.2</b>	<b>البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة</b>
23.3	19.7	15.9	15.1	12.5	كافة البلدان الأقل نمواً
310. 5	253. 7	217. 5	204. 3	181	كافة بلدان المنظمة
1303. 8	1126. 4	1020. 9	901	783. 4	كافة البلدان النامية

المصدر: الجدول رقم 5 و6 أعلاه والجدولان الملحقان 10 و11.

ويخصص الجدول 7 كذلك وضع الاحتياطي من العملات الأجنبية باستثناء الذهب حيث سجل خلال الفترة قيد الدراسة زيادة منتظمة لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة التي تتوفر البيانات حولها من 7.2 مليار دولار في عام 1999 إلى 14.6 مليار دولار في عام 2003. ويلاحظ سير باقي المجموعات أيضاً على نفس النمط. فقد شهدت حصة تلك البلدان في إجمالي احتياطيات كافة البلدان الأقل نمواً زيادة مستمرة خلال الفترة المذكورة لتسجل نسبة 62.7% في عام 2003 (تم حسابها باستخدام البيانات المذكورة في الجدول رقم 7). وكما يُلاحظ، لئن سجل الكثير من البلدان الأقل نمواً الأعضاء عجزاً في ميزان حسابها الجاري، مما يميز التوقع عموماً بحصول تدهور في وضع احتياطياتها من العملات الأجنبية، إلا أن الوضع الفعلي لم يكن كذلك. ويعني ذلك أن على الكثير من تلك البلدان مواصلة تمويل العجز في حسابها الجاري من خلال قنوات التمويل الخارجي، وهو ما نحاول تحليله في القسم التالي من الورقة.

#### 4. اتجاهات تدفقات التمويل الخارجي

##### 4-1. نظرة عامة

تؤدي ضآلة حجم الاقتصاد من حيث الناتج المحلي الإجمالي لدى معظم البلدان الأقل نمواً الأعضاء وتأثيرها الكبير بالصدمات الخارجية إلى انخفاض مستوى دخلها بحيث تعيش غالبية سكانها على دولار أو دولارين يومياً. وينعكس ذلك بالطبع على مستوى المدخرات والاستثمارات المحلية إذ يُخصَّصُ الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي إلى تأمين الاحتياجات المعيشية الأساسية<sup>7</sup>. وفي ظل محدودية الموارد المالية المحلية، يصبح من الصعب على معظم البلدان الأقل نمواً الأعضاء أن تمول مشاريعها الاستثمارية الجديدة إذ يصبح دعم البنى الأساسية المادية والبشرية بما يتماشى مع النمو

<sup>7</sup> انظر تقرير مركز أنقرة: "تخفيف الفقر والتنمية الاجتماعية في البلدان الأقل نمواً وذات الدخل المنخفض الأعضاء"، ديسمبر 2004.

السكاني مشكلة دائمة. لذلك، لا تزال مجالات مثل التعليم والصحة وغيرها من الخدمات العامة، وهي تشكل أساسيات التنمية الاقتصادية الحديثة، متأخرة بسبب نقص الموارد المالية المحلية.

لذلك، فإن معظم البلدان الأقل نمواً الأعضاء تدور في حلقة مفرغة من التخلف حيث تعجز الموارد المحلية عن تلبية الاحتياجات التنموية ويرتفع ارتفاع معدلات نمو السكان وازدياد الفقر أحدهما الآخر ويدعمه. وإن كانت معظم البلدان الأقل نمواً تجد نفسها أمام خيارات صعبة من أجل زيادة مواردها المالية المحدودة، فما من شك في أن هناك إمكانية لتحسين الوضع من خلال الحصول على الموارد المالية الخارجية التي يمكنها أن تلعب دوراً رئيسياً في النمو الاقتصادي والتنمية لدى تلك البلدان. وبالفعل، فإن التدفقات المالية الخارجية تلعب دوراً هاماً في اقتصادات البلدان الأقل نمواً، وتهمين الموارد الخارجية، وخصوصاً منها المعونات الخارجية الرسمية، على عملياتها المالية.

من هنا، يسعى هذا القسم من الورقة إلى إلقاء الضوء على أهمية التمويل الخارجي بالنسبة للبلدان الأقل نمواً، ومنها تلك الأعضاء في المنظمة، من خلال دراسة أحدث الاتجاهات في تدفقات ذلك التمويل إلى تلك البلدان.

#### 4-2. أحدث الاتجاهات في تدفقات التمويل الخارجي

شهد صافي تدفقات التمويل الخارجي إلى البلدان الأقل نمواً تراجعاً في عام 2000 إلى 12.4 مليار دولار، مما يمثل نسبة 5.8٪ فقط من إجماليه إلى البلدان النامية، مقارنة بقيمة 15.2 مليار دولار في عام 1990 أو نسبة 15.6٪. ومع أن تدفقات التمويل الخارجي إلى تلك البلدان ارتفعت في العامين التاليين لتصل إلى حوالي 17 مليار دولار في عام 2002، إلا أنها لا تزال تمثل نسبة 9.7٪ فقط من إجمالي التدفقات إلى البلدان النامية (الجدول 8). ومن الملاحظ أن تدفقات التمويل الخارجي إلى تلك البلدان تتركز في عدد محدود منها. ففي عام 2002، بلغت نسبة التدفقات إلى 7 بلدان فقط<sup>8</sup> نسبة 53.8٪ من إجمالي التدفقات إلى 46 بلداً.

ويُلاحظ وجود الاتجاه نفسه لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء حيث تراجع حصةها من إجمالي التدفقات إلى كافة البلدان الأقل نمواً من نسبة 49.3٪ في عام 1990 إلى نسبة 43.6٪ في عام 2001 قبل أن ترتفع إلى نسبة 52.7٪ في عام 2002. وكما هو الحال لدى كافة البلدان الأقل نمواً، يُلاحظ أن تدفقات التمويل الخارجي إلى البلدان الأقل نمواً الأعضاء تتركز في عدد محدود

<sup>8</sup> موزمبيق وأنغولا وتنزانيا وإثيوبيا وتشاد والسودان وبنغلاديش (البنك الدولي، التنمية المالية العالمية، 2004).



من البلدان. ففي عام 2002، بلغت نسبة التدفقات إلى 5 بلدان أعضاء فقط<sup>9</sup> 65.4% من إجمالي التدفقات إلى 21 بلداً عضواً.

ويُلاحظ بشكل عام، كما هو واضح في الجدول رقم 8، أن اتجاهات التدفقات المالية الخارجية إلى البلدان الأقل نمواً، بما فيها تلك الأعضاء في المنظمة، خلال التسعينات غلب عليها اتجاهان رئيسيان، الأول هو تراجع مستويات صافي التدفقات الرسمية وخصوصاً المعونات الإنمائية الرسمية، والثاني هو تزايد مستويات التدفقات المالية الخاصة.

الجدول 8: صافي التدفقات المالية الخارجية (مليون دولار)

2002	2001	2000	1999	1990	
<b>إجمالي التدفقات المالية</b>					
16958	15693	12373	14862	15226	كافة البلدان الأقل نمواً
9.7	7.5	5.8	5.7	15.6	كسبية من كافة البلدان النامية
<b>8932</b>	<b>6841</b>	<b>6298</b>	<b>5997</b>	<b>7514</b>	البلدان الأقل نمواً الأعضاء
52.7	43.6	50.9	40.4	49.3	كسبية من كافة البلدان الأقل نمواً
29.0	29.6	29.0	25.4	26.0	كافة البلدان الأعضاء في المنظمة
<b>التدفقات المالية الرسمية</b>					
11722	9776	9111	8900	13113	كافة البلدان الأقل نمواً
55.0	27.7	27.2	20.0	24.2	كسبية من كافة البلدان النامية
<b>6205</b>	<b>5062</b>	<b>4814</b>	<b>4815</b>	<b>7137</b>	البلدان الأقل نمواً الأعضاء
52.9	51.8	52.8	54.1	54.4	كسبية من كافة البلدان الأقل نمواً
80.1	49.3	51.7	46.0	32.0	كافة البلدان الأعضاء في المنظمة
<b>التدفقات المالية الخاصة</b>					
5209	5921	3204	5924	958	كافة البلدان الأقل نمواً
3.4	3.4	1.8	2.7	2.2	كسبية من كافة البلدان النامية
<b>2726</b>	<b>1779</b>	<b>1483</b>	<b>1177</b>	<b>379</b>	البلدان الأقل نمواً الأعضاء
52.3	30.0	46.3	19.9	39.6	كسبية من كافة البلدان الأقل نمواً
11.8	13.9	11.9	8.9	5.8	كافة البلدان الأعضاء في المنظمة

المصدر: الجداول الملحقه من 12 إلى 14.

تشير الأرقام المعروضة في الجدول رقم 8 إلى أنه بينما شهدت التدفقات المالية الرسمية إلى كافة البلدان الأقل نمواً تراجعاً خلال التسعينات، شهدت التدفقات المالية الخاصة إليها ارتفاعاً ملموساً خلال نفس الفترة. فقد كانت التدفقات الرسمية في عام 2000 أقل مما كانت عليه في عام 1990 بنسبة 30.5% بالقيمة الإسمية مع انخفاض حاد في عام 1999. وفي المقابل، بلغت

<sup>9</sup> موزمبيق وتشاد والسودان وبنغلاديش وأوغندا (الجدول الملحق 12).

التدفقات المالية الخاصة إلى كافة البلدان الأقل نمواً في عام 2000 (3.3) أمثال مستواها في عام 1990 حيث شهد عام 1999 بصورة خاصة ارتفاعاً كبيراً. إلا أنه بينما مثلت حصة كافة البلدان الأقل نمواً في إجمالي التدفقات المالية الرسمية إلى البلدان النامية نسبة 55% في عام 2002، لم تمثل حصتها من التدفقات المالية الخاصة إلى تلك البلدان سوى نسبة 3.4%. كما تجدر الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من التدفقات المالية الخاصة إلى البلدان الأقل نمواً يخص بلداً واحداً فقط هو أنغولا التي تلقت، على سبيل المثال، 2.5 مليار دولار في عام 1999 أي ما يعادل نسبة 42.4% من إجمالي التدفقات الخاصة إلى كافة البلدان الأقل نمواً (البنك الدولي، تمويل التنمية العالمية، 2004).

ويلاحظ أن الاتجاهات نفسها تجري على البلدان الأقل نمواً الأعضاء خلال نفس الفترة إذ كانت التدفقات المالية الرسمية إليها خلال عام 2000 أدنى بنسبة 32.5% بالقيمة الإسمية عن مستواها في عام 1990. وفي المقابل، بلغت التدفقات المالية الخاصة إلى تلك البلدان في عام 2000 (3.9) أمثال مستواها في عام 1990. وبينما تراجع حصة تلك البلدان من إجمالي التدفقات المالية الرسمية إلى كافة البلدان الأقل نمواً من نسبة 54.4% في عام 1990 إلى نسبة 52.9% في عام 2002، فقد زادت حصتها من إجمالي التدفقات المالية الخاصة إلى كافة البلدان الأقل نمواً من نسبة 39.6% في العام الأول إلى نسبة 52.3% في العام الثاني (الجدول 8). وتجدر الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من إجمالي التدفقات المالية الخاصة إلى البلدان الأقل نمواً يتركز في عدد محدود منها. فعلى سبيل المثال، بلغت تلك التدفقات إلى أربعة بلدان فقط<sup>10</sup> 2063 مليون دولار أو نسبة 75.7% من إجمالي التدفقات الخاصة إلى البلدان الأقل نمواً الأعضاء.

ومن ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من انخفاض المعونات الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأقل نمواً خلال التسعينيات من القرن الماضي، إلا أنها لا تزال تمثل الجزء الأكبر من صافي التدفقات الإجمالية إلى تلك البلدان وتلعب دوراً رئيسياً في جهودها لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية. وحسب البيانات المقدمة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الجدول 9)<sup>11</sup>، كان صافي المعونات الإنمائية الرسمية إلى كافة البلدان الأقل نمواً بالقيمة الإسمية في عام 2000 أدنى من مثيله في عام 1990 بنسبة 25.6%. وبالتالي، فقد تناقصت حصة كافة البلدان الأقل نمواً من إجمالي صافي المعونات الرسمية إلى البلدان النامية بدرجة طفيفة من نسبة 35.5% في عام 1990 إلى نسبة 34.9% في عام 2000. ومن حيث حصة الفرد من هذه التدفقات بالقيمة الإسمية

<sup>10</sup> تشاد والسودان وموزمبيق وأوغندا (الجدول الملحق 14).

<sup>11</sup> تجدر الإشارة إلى أن بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول تدفقات المعونات الإنمائية الرسمية (الجدول 9) تختلف إلى حد ما عن بيانات البنك الدولي حول التدفقات الرسمية (الجدول 8) نتيجة لتضمين الهبات والتعاون الفني.

أيضاً، فقد بلغت 19 دولاراً في عام 2000 مقارنة بـ37 دولاراً في عام 1990. ومع أن حصة كافة البلدان الأقل نمواً في إجمالي صافي المعونات الرسمية إلى البلدان النامية ارتفعت في العامين التاليين لتصل إلى حوالي 17.3 مليار دولار في عام 2002 أي ما يعادل نسبة 37.8٪، إلا أن حصة الفرد من هذه التدفقات في نفس العام كانت 25 دولاراً وهي حصة أقل من مثيلتها في عام 1990.

ويلاحظ وجود الاتجاهات نفسها لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء خلال نفس الفترة إذ بلغ صافي المعونات الإنمائية الرسمية إليها 6157 مليون دولار في عام 2000 مقارنة بـ9565 مليون دولار في عام 1990، أي ما يعادل نسبة 49.5٪ في العام الأول مقارنة بنسبة 57.1٪ في العام الثاني من مجموع تلك التدفقات إلى كافة البلدان الأقل نمواً. ومن حيث حصة الفرد من تلك التدفقات بالقيمة الإسمية، فقد بلغت 18 دولاراً في عام 2000 مقارنة بـ35 دولاراً في عام 1990. ومع أن حصة كافة البلدان الأقل نمواً من صافي المعونات الرسمية إلى كافة البلدان الأقل نمواً ارتفعت في العامين التاليين لتصل إلى 9434 مليون دولار في عام 2002 أي ما يعادل نسبة 54.6٪، إلا أن حصة الفرد من تلك التدفقات بلغت 26 دولاراً في ذلك العام وهي حصة أقل من مثيلتها في عام 1990.

**الجدول 9: المساعدات الإنمائية الرسمية \***  
(صافي المدفوعات، مليون دولار بالأسعار الجارية)

2002	2001	2000	1999	1990	
17282	13633	12450	12326	16751	كافة البلدان الأقل نمواً
37.8	35.3	34.9	32.3	35.5	كنسبة من كافة البلدان النامية
9434	6997	6157	6258	9565	البلدان الأقل نمواً الأعضاء
54.6	51.3	49.5	50.8	57.1	كنسبة من كافة البلدان الأقل نمواً
					المساعدات للفرد (دولار)
26	20	18	19	35	البلدان الأقل نمواً الأعضاء
25	20	19	19	37	كافة البلدان الأقل نمواً
9	8	7	8	12	البلدان النامية

المصدر: الجدول الملحق 15.

(\*) المساعدات المقدمة من كافة الأطراف المانحة إلى كافة البلدان الأقل نمواً بما في ذلك الهبات والتعاون الفني.

وفي المقابل، شهد صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كافة البلدان الأقل نمواً زيادة مستمرة على مدار العقد الفائت. ففي عام 2000، بلغت تلك التدفقات بالقيمة الإسمية 3.6 مليار دولار مقارنة بـ295 مليون دولار في عام 1990 (الجدول 10). وقد بلغت تلك التدفقات أعلى مستوى لها في عام 2001 ومقداره 5.7 مليار دولار قبل أن تتراجع قليلاً إلى

5.1 مليار دولار في عام 2002. إلا أن ذلك لم يمثل سوى نسبة 3.3% من الإجمالي الموجه إلى كافة البلدان النامية في عام 2001 ونسبة 3.5% في عام 2002. وتتركز كذلك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأقل نمواً في عدد محدود منها. فعلى سبيل المثال، استقطبت 5 بلدان فقط<sup>12</sup> في عام 2002 نسبة 69.5% من إجمالي التدفقات إلى كافة البلدان الأقل نمواً.

ويلاحظ وجود الاتجاهات نفسها لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء إذ بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها خلال عام 2000 عشرة أضعاف مثيله في عام 1990. وقد تزايدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك البلدان في العامين التاليين أيضاً لتصل إلى 2.7 مليار دولار في عام 2002، أي ما يعادل نسبة 51.6% من إجمالي تلك التدفقات إلى كافة البلدان الأقل نمواً ونسبة 16.9% من الإجمالي الموجه إلى كافة بلدان المنظمة (الجدول 10). وكما هو الحال بالنسبة لباقي أشكال التدفقات المالية، تتركز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في عدد محدود منها. فعلى سبيل المثال، بلغت حصة 3 بلدان فقط، هي تشاد والسودان وموزمبيق، في عام 2002 نسبة 73% من إجمالي التدفقات إلى كافة البلدان الأقل نمواً الأعضاء.

#### الجدول 10: صافي الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي رصيد الدين الخارجي

2002	2001	2000	1999	1990	
صافي الاستثمار الأجنبي (مليون دولار)					
5145	5693	3565	5897	295	كافة البلدان الأقل نمواً
3.5	3.3	2.2	3.2	1.2	كنسبة من كافة البلدان النامية
2657	1556	1480	1192	146	البلدان الأقل نمواً الأعضاء
					كنسبة من:
51.6	27.3	41.5	20.2	49.5	كافة البلدان الأقل نمواً
16.9	11.4	16.1	10.6	2.4	كافة بلدان المنظمة
الدين الخارجي (مليار دولار)					
145.7	137.1	142.3	148.4	124.7	كافة البلدان الأقل نمواً
6.2	6.0	6.2	6.2	9.2	كنسبة من كافة البلدان النامية
74.2	68.7	72.3	76.0	62.3	البلدان الأقل نمواً الأعضاء
					كنسبة من:
51.0	50.1	50.8	51.2	50.0	كافة البلدان الأقل نمواً
11.4	11.3	11.5	12.1	15.1	كافة بلدان المنظمة

المصدر: الجدولين الملحقين 16 و 17.

<sup>12</sup> أنغولا وتشاد والسودان وموزمبيق وغينيا الاستوائية (البنك الدولي، تمويل التنمية العالمية، 2004).

ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي تقوم بها البلدان الأقل نمواً واجتمع الدولي من أجل تخفيف عبء الدين الخارجي عن كاهل تلك البلدان، استمر ارتفاع مستويات الدين الخارجي في إعاقة الأداء الاقتصادي لدى الكثير منها، بما فيها تلك الأعضاء في المنظمة. وكما يتضح من الجدول 10، ارتفع إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم على تلك البلدان كمجموعة من 124.7 مليار دولار في عام 1990 إلى 142.3 مليار دولار في عام 2000. ومع أن هذا الرصيد انخفض إلى 137.1 مليار دولار في عام 2001، إلا أنه عاد وارتفع إلى 145.7 مليار دولار في عام 2002 أي ما يعادل نسبة 6.2٪ من إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم على البلدان النامية. ويُلاحظ ظهور الاتجاهات نفسها لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء إذ استمر رصيد دينها الخارجي أكثر من 50٪ من إجماليه لدى كافة البلدان الأقل نمواً وأكثر من 11٪ من إجماليه لدى كافة بلدان المنظمة.

أما على المستوى الفردي لتلك البلدان بعيداً عن تلك الإحصائيات المجمعة، فإن الصورة تبدو أكثر امتزاجاً<sup>13</sup>. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن 8 من البلدان الأقل نمواً الأعضاء تم تصنيفها مؤخراً ضمن البلدان شديدة المديونية بينما صنّفت 8 بلدان أخرى ضمن البلدان معتدلة المديونية و6 بلدان ضمن البلدان خفيفة المديونية. بالإضافة إلى ذلك، يُصنّف 17 بلداً من بين البلدان الإثنيين والعشرين الأقل نمواً الأعضاء ضمن البلدان الفقيرة شديدة المديونية (الجدول الملحق 17). وفي الواقع، تجدر الإشارة إلى أن التحسن الهام الذي شهده وضع المديونية الخارجية للبلدان الأقل نمواً، بما فيها تلك الأعضاء في المنظمة، خلال عامي 2000 و2001 يرجع إلى هبات تخفيف الدين وسائر الإجراءات التي اتخذت في عام 1999 ضمن إطار مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة شديدة المديونية. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن معظم الدين الخارجي المستحق على تلك البلدان هو تجاه جهات مانحة رسمية. وهو عبارة عن قروض رسمية، وخصوصاً متعددة الأطراف منها، مما يضفي أهمية خاصة على هذا النوع من الدين. ومن هنا تنبع أهمية المبادرة المذكورة أعلاه بالنسبة للبلدان الأقل نمواً وخصوصاً منها تلك التي تعاني من ديون خارجية لا يمكن تحملها.

ومجمل القول، يمثل الدين الخارجي غير القابل للاحتمال مكوناً أساسياً من مكونات دائرة الركود الاقتصادي التي تعاني منها البلدان الأقل نمواً. فبينما يمثل الدين المستحق رادعاً للاستثمار الخاص، وخاصة بسبب الغموض وعدم وضوح الرؤية، تقلص مدفوعات خدمة الدين العوائد من العملات الأجنبية. كما أن ارتفاع مستوى الدين الخارجي يعيق كذلك تدفقات رؤوس الأموال الخاصة بما يرسخ الانطباع العام بشأن خطورة الاستثمار في تلك البلدان ويثبط المانحين والمستثمرين. ومن ناحية أخرى، فعلى الرغم من أن البلدان شديدة المديونية لا تزال تتلقى قدراً من الاستثمار الأجنبي

<sup>13</sup> للاطلاع على تقييم حديث لوضع المديونية الخارجية لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء، انظر تقرير مركز أنقرة: "وضع المديونية الخارجية للبلدان إفريقية وبلدان أخرى أعضاء في المنظمة"، ديسمبر 2004.

المباشر، إلا أنها تواجه مشاكل كبيرة في أسواق رأس المال العالمية. ومن بين النتائج الهامة لذلك الوضع صعوبة الحصول على القروض قصيرة الأجل لتخفيف آثار الصدمات الخارجية والمناخية. لذلك، فإن تعزيز الدعم المقدم من المجتمع الدولي والتعجيل بجهوده لتخفيف الدين يُعدان متطلبين هامين من أجل النهوض بالنمو الاقتصادي وتخفيف الفقر لدى البلدان الأقل نمواً، بما فيها تلك الأعضاء في المنظمة.

### 5. التنمية البشرية وتخفيف الفقر

اكتسب الجانب الاجتماعي لمسيرة التنمية أهمية خاصة في العقود الأخيرة على اعتبار أنه لا بد من تشجيع الشعوب على المشاركة النشطة في تلك المسيرة مع الاستفادة بدرجة أكبر من الخدمات الاجتماعية وخصوصاً في مجالات التعليم والصحة. وتؤدي التنمية البشرية من خلال زيادة الاستثمار في الموارد البشرية إلى تخصيص أكثر فاعلية وإنتاجية للموارد، وهي بذلك تعمل كآلية مولدة للنمو. وفي الواقع، تسهم التنمية البشرية بشكل مباشر في رفاهية الشعوب من خلال رفع مستويات معيشتها ومحو الفقر في المجتمع. وبالفعل، وكغيرها من البلدان النامية، أولت البلدان الأقل نمواً، بما فيها تلك الأعضاء في المنظمة، أهمية خاصة إلى التنمية البشرية ومحو الفقر على مدار العقد الفائت. ومع ذلك، تشير تجارب تلك البلدان في هذا الخصوص إلى أنه على الرغم من أن بعضها قد حقق تقدماً ملحوظاً نسبياً على صعيد التنمية البشرية، بما فيها تخفيف حدة الفقر، إلا أن أغلبها مُني بالكثير من النكسات.

وينقل الجدول الملحق 18 بوضوح الصورة الشاملة للتنمية البشرية لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء حيث تم ترتيب تلك البلدان حسب مؤشر التنمية البشرية<sup>14</sup> الذي أعدّه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2002. وكما يتضح من الجدول المذكور، فمن بين البلدان العشرين الأقل نمواً الأعضاء التي تم حساب مؤشرها للتنمية البشرية، تُصنف أربعة بلدان فقط ضمن البلدان متوسطة التنمية البشرية بينما تُصنف البلدان الستة عشر الأخرى ضمن البلدان منخفضة التنمية البشرية. بالإضافة إلى ذلك، تشير البيانات أيضاً إلى أن عشرة من البلدان الأقل نمواً الأعضاء مصنفة ضمن البلدان العشرين الأخيرة في العالم. وتشير البيانات السالبة في العمود الأخير من الجدول المذكور (وهو عمود مؤشر التنمية البشرية المعدل أي الترتيب من حيث الناتج المحلي الحقيقي للفرد ناقصاً الترتيب من حيث مؤشر التنمية البشرية) إلى أن الترتيب من حيث الناتج المحلي الحقيقي للفرد لدى 14 بلداً من البلدان الأقل نمواً الأعضاء أفضل من مثيله من حيث مؤشر

<sup>14</sup> مؤشر التنمية البشرية هو محاولة لتقييم البعد الاجتماعي في المسيرة التنموية. وهو مؤشرٌ مُجمَعٌ من المؤشرات التالية: العمر المتوقع عند الولادة كقياس لطول العمر، ومعدل تعليم الكبار ونسبة إجمالي الالتحاق بالمدارس كقياس لمستوى المعرفة، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد كقياس لمستوى الدخل.

التنمية البشرية، مما يستدعي زيادة الاستثمار في الموارد البشرية وتوفير خدمات اجتماعية أفضل وأوسع نطاقاً في تلك البلدان.

ومن أجل التوصل إلى فهم أفضل حول أداء البلدان الأقل نمواً الأعضاء من حيث التنمية البشرية فيها مقاسة بمؤشر التنمية البشرية، يعرض الجدول الملحق 18 كذلك بيانات حول أهم عناصر ذلك المؤشر لدى تلك البلدان. فعلى سبيل المثال، يُلاحظ أن العمر المتوقع عند الولادة في 11 من البلدان الأقل نمواً الأعضاء كان أقل من متوسطه لدى كافة البلدان الأقل نمواً (50.6 عاماً). وفي الواقع، يُعتبر العمر المتوقع عند الولادة أحد أهم المؤشرات للتنمية البشرية حيث أنه يعكس مستوى وصول الخدمات الصحية إلى أفراد المجتمع. ومن ناحية أخرى، فإن مستوى المعرفة لدى أفراد المجتمع، من خلال التعليم والتدريب، يلعب دوراً هاماً في التنمية البشرية مما يسهم بدوره في رفع مستويات المعيشة من خلال دعم النمو الاقتصادي. ويتم قياس التقدم الشامل المحرز في هذا المجال من خلال تحليل مؤشرين هامين هما: معدل تعليم الكبار ونسبة إجمالي الالتحاق بالمدارس. يشير الجدول الملحق 18 إلى أن معدل تعليم الكبار لدى 14 بلداً من البلدان الأقل نمواً الأعضاء كان أقل من متوسطه لدى كافة البلدان الأقل نمواً (52.5٪)، كما وصل هذا المعدل إلى أقل من 30٪ لدى مالي وبوركينا فاسو والنيجر. ويُلاحظ وجود الاتجاه نفسه، وإن كان بدرجة أقل، من حيث نسبة إجمالي الالتحاق بالمدارس حيث كانت هذه النسبة في 10 من البلدان الأقل نمواً الأعضاء أقل من متوسطها لدى كافة البلدان الأقل نمواً (43٪)، كما وصلت إلى أقل من 30٪ لدى خمسة منها.

ومن ناحية أخرى، يمكن القول إن مشكلة الفقر التي تعاني منها أغلبية البلدان الأقل نمواً الأعضاء تنبع من حقيقة أن جزءاً كبيراً من سكان تلك البلدان لا يزال غير قادر على الحصول على احتياجاته من الخدمات الإنسانية والاجتماعية الأساسية كما أنه لا يملك الموارد اللازمة لتحسين دخله. وهي ظاهرة معقدة ومتعددة الجوانب تعاني منها البلدان ذات الاقتصادات والموارد البشرية الضعيفة. وفي هذا السياق، يُعد مؤشر الفقر البشري الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي محاولة لتقييم البعد الإنساني لمشكلة الفقر. وهو مؤشر مُجمع من ثلاثة مقاييس إنسانية أساسية: مستوى طول العمر ويقاس بنسبة من لا يُحتمل أن يعيشوا حتى سن الأربعين، ومستوى المعرفة ويقاس بمعدل تعليم الكبار، ومستوى المعيشة اللائق ويقاس بنسبة السكان المحرومين من الموارد المائية المحسنة ونسبة الأطفال ناقصي الوزن دون سن الخامسة (الجدول الملحق 19).

وبناء على مؤشر الفقر البشري لعام 2002، تشير البيانات في الجدول الملحق 19 إلى أن ما يعادل نسبة 43.4٪ من مجموع سكان 18 بلداً من البلدان الأقل نمواً الأعضاء (136.1 مليون نسمة) يعانون من الفقر البشري. وبلغ هذا المؤشر أكثر من 50٪ لدى بوركينا فاسو والنيجر ومالي مما يدل على أن أكثر من نصف سكان تلك البلدان الثلاثة يعانون من هذه المشكلة. ومن

حيث ترتيب البلدان بحسب مؤشر الفقر البشري، من بين 95 بلداً، تُصنَّفُ 7 من البلدان الأقل نمواً الأعضاء ضمن البلدان العشرة الأخيرة. وعند النظر في مدى التقدم الذي حققته البلدان الأقل نمواً الأعضاء على صعيد المؤشرات الأساسية للفقر البشري، تشير البيانات في الجدول الملحق 19 إلى أن العديد من تلك البلدان لا تزال متأخرة عن متوسط البلدان الأقل نمواً ككل. فعلى سبيل المثال، سجلت 10 من البلدان الأقل نمواً الأعضاء متوسطاً لنسبة السكان المحرومين من الموارد المائية المحسنة أعلى من مثيله على مستوى كافة البلدان الأقل نمواً (38٪)، كما أنه لا يزال أعلى من 50٪ لدى أربعة منها.

ولكون الفقر يمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه العالم وعائقاً رئيسياً في وجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد اعتبر المجتمع الدولي مسألتى تخفيف الفقر وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية إلى الشعوب اثنين من أهم الأهداف التنموية. وفي هذا السياق، أقر المجتمع الدولي في القمة العالمية بشأن التنمية الاجتماعية في عام 1995 ضرورة وضع أهداف واضحة قابلة للقياس ومحددة زمنياً لتخفيف حدة الفقر، وكذلك التركيز بصورة خاصة على تطوير تعاريف الفقر ومؤشراته وقياساته. ثم اعتمدت الأهداف الإنمائية للألفية خلال مؤتمر قمة الألفية في عام 2002 وفي مقدمتها خفض نسبة من يعانون من الجوع إلى النصف، وتحقيق التعليم الأساسي للجميع، وخفض معدل وفيات الأطفال بنسبة الثلثين، وخفض نسبة المحرومين من الموارد المائية المحسنة إلى النصف، وذلك بحلول عام 2015.

وبناء على المنهج الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقييم التقدم الذي حققته البلدان من حيث تحقيق تلك الأهداف، فقد تم تقسيم البلدان إلى خمس مجموعات بالنظر إلى أدائها في هذا المجال خلال عقد التسعينات من القرن الماضي (الجدول الملحق 20)، وهي مجموعة البلدان التي حققت تلك الأهداف (وهي البلدان التي حققت بالفعل نسبة 95٪ منها)، ومجموعة البلدان الماضية نحو تحقيق تلك الأهداف (وهي البلدان التي حققت نسبة 95٪ أو أكثر من معدل التقدم اللازم لتحقيق تلك الأهداف)، ومجموعة البلدان المتعثرة في تحقيق تلك الأهداف (وهي البلدان التي حققت نسبة ما بين 75 و94٪ من معدل التقدم اللازم)، ومجموعة البلدان المتأخرة (وهي البلدان التي حققت نسبة ما بين صفر و74٪ من معدل التقدم اللازم)، ومجموعة البلدان المتخلفة (وهي البلدان التي يقل مستوى أدائها في عام 1999 بنسبة 5٪ على الأقل عن مستواها في عام 1990).

وبناء عليه، فبالنسبة إلى هدف خفض نسبة من يعانون من الجوع إلى النصف، فمن بين البلدان الستة عشر الأقل نمواً الأعضاء التي تتوفر حولها البيانات، تُصنَّفُ 9 بلدان منها ضمن البلدان الماضية نحو تحقيق هذا الهدف، و6 بلدان ضمن البلدان المتأخرة، وبلد واحد ضمن البلدان المتعثرة.



وبالنسبة إلى هدف تعميم التعليم الأساسي، فمن بين البلدان العشرة الأقل نمواً الأعضاء التي تتوفر حولها البيانات، تُصنف 3 بلدان ضمن البلدان الماضية نحو تحقيق هذا الهدف، و6 بلدان ضمن البلدان المتأخرة، وبلد واحد ضمن البلدان المتخلفة. وبالنسبة إلى هدف خفض معدل وفيات الأطفال بواقع الثلثين، فمن بين البلدان العشرين الأقل نمواً الأعضاء التي تتوفر حولها البيانات، تُصنف 4 بلدان ضمن البلدان الماضية نحو تحقيق هذا الهدف، و15 بلداً ضمن البلدان المتأخرة، وبلد واحد ضمن البلدان المتعثرة. وأخيراً، فمن حيث هدف خفض نسبة المحرومين من الموارد المائية المحسنة إلى النصف، فمن بين البلدان الثلاثة عشر الأقل نمواً الأعضاء التي تتوفر حولها البيانات، تُصنف 5 بلدان ضمن البلدان الماضية نحو تحقيق هذا الهدف، وبلدان اثنتان فقط ضمن البلدان التي حققت هذا الهدف، بينما تندرج كافة البلدان الأخرى ضمن البلدان المتأخرة. وبشكل عام، تعكس هذه الصورة الواقعية بشكل واضح الأداء البطيء لمعظم البلدان الأقل نمواً الأعضاء على طريق تحقيق أهداف الألفية للتنمية البشرية.

## 6. الخلاصة

استمر الأداء الاقتصادي، مقاساً بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، لمجموعة البلدان الأقل نمواً، بما فيها تلك الأعضاء في المنظمة، على وضعه الجيد خلال السنوات الخمسة الأخيرة التي تتوفر حولها البيانات. ويظهر ذلك بوضوح على سبيل المثال، في عام 2001 وهو العام الذي شهد تباطؤاً في الاقتصاد العالمي، حيث سجلت كافة البلدان الأقل نمواً نسبة 5.6٪. والبلدان الأقل نمواً الأعضاء نسبة 5.5٪ كمتوسط نمو لنتاجها المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي، وهما معدلان أعلى من مثيليهما على مستوى العالم والبلدان النامية. وينبع هذا الأداء المشجع للنمو لدى البلدان الأقل نمواً، وخصوصاً في عامي 2001 و2002، من الزيادة الملحوظة في صافي التدفقات المالية وفي مقدمتها التدفقات المالية الخاصة بما فيها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية إلى تلك البلدان في تلك الفترة. كما ازدادت الصادرات في عام 2003 وإن كان بمعدل أدنى بكثير من مثيله لعام 2000، حيث سجلت مجموعة البلدان الأقل نمواً ككل نسبة نمو في صادراتها السلعية بلغت 33.9٪. بينما بلغت تلك النسبة 31.7٪ لدى مجموعة البلدان الأقل نمواً الأعضاء. ومع ذلك، يستمر التباين بين البلدان الأقل نمواً، بما فيها تلك الأعضاء في المنظمة، حيث لا يزال الجزء الأكبر من الإنتاج والصادرات والتدفقات المالية يتركز في عدد محدود منها.

إلا أنه على الرغم من هذه الصورة العامة المشجعة، تبقى هناك بعض القضايا الهامة المتعلقة بالتنمية المستدامة في البلدان الأقل نمواً التي تعد مصدر قلق. من بين تلك القضايا الاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية وعلى صادرات السلع الأولية المعرضة لتقلبات الأسعار العالمية، وضخامة عبء الدين الخارجي، والأداء على صعيد تحقيق التنمية البشرية وتخفيف الفقر. ونظراً لتلك

المعوقات التي تواجهها البلدان الأقل نمواً ونقاط الضعف التي تعاني منها، فقد أصبحت هناك فناعة بضرورة رفع مستوى الالتزام بتقديم دعم دولي أوسع نطاقاً وأكثر فاعلية إلى تلك البلدان. وفي هذا السياق، أقر مؤتمر الأمم المتحدة الثالث حول البلدان الأقل نمواً الذي انعقد في العاصمة البلجيكية بروكسل خلال شهر مايو 2001 برنامج عمل العقد 2001-2010 لصالح البلدان الأقل نمواً والذي ينص على سياسات وإجراءات يتعين تنفيذها من قبل تلك البلدان من جهة ومن قبل شركائها التنمويين من جهة أخرى لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة لدى تلك البلدان وتمكينها من التكامل المجدي مع الاقتصاد العالمي.

وعقب المؤتمر المذكور، شهد عام 2002 زيادة ملحوظة في الجهود والنشاطات التنموية للأمم المتحدة. فقد انعقد مؤتمر الأمم المتحدة حول التمويل لأغراض التنمية في مارس 2002 واعتمد توافق آراء مونتيري الذي يعرض صورة للتوجه العالمي الجديد لمواجهة تحديات التمويل لأغراض التنمية في العالم وخصوصاً في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وانعقدت القمة العالمية للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد في يونيو 2002 حيث اعتمدت إعلان القمة العالمية للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد الذي يحدد فيه المجتمع الدولي التزامه بخفض عدد سكان العالم الذي يعانون من الجوع بمعدل النصف بحلول عام 2015 كحد أقصى. أخيراً، كان مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد خلال شهري أغسطس وسبتمبر 2002 فرصة أخرى لتوجيه انتباه العالم نحو قضية مواجهة مختلف التحديات التي تعترض تحقيق التنمية المستدامة من خلال محاربة الفقر وحماية البيئة وخاصة في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن المجتمع الدولي، ممثلاً بالدول والحكومات التي شاركت في المؤتمرات والقمم المذكورة أعلاه، أعلن التزامه بالعمل على تحقيق التكامل المفيد للبلدان الأقل نمواً مع الاقتصاد العالمي وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية بصورة مستدامة ومتسارعة وبمحو الفقر. كما أعلنت تلك الدول والحكومات التزامها بالتعاون فيما بينها من أجل الحصول على الموارد المالية والاستمرار في إيلاء عناية خاصة للاحتياجات التنموية للبلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقل نمواً. وفي هذا السياق، ينبغي على البلدان المتقدمة وخصوصاً منها الشركاء التنمويين للبلدان الأقل نمواً، أي الدول المانحة، بذل قصارى جهدها للوفاء بالتزاماتها فيما يخص الأهداف والسياسات والإجراءات المتفق عليها وتقديم الدعم المناسب، بما فيه الدعم المالي والفني، لتحقيق ذلك. وينبغي على تلك البلدان بصورة خاصة بذل جهود ملموسة للارتقاء بالمساعدات الإنمائية الرسمية وموارد تخفيف الدين إلى المستويات المتفق عليها دولياً.

وبالنظر إلى أهمية النتائج التي تمخضت عنها المؤتمرات والقمم المتعلقة بالبلدان الأقل نمواً، تجدر الإشارة إلى أن التنفيذ والمتابعة هما أيضاً أمران على درجة كبيرة من الأهمية. وبالفعل، فإنه يتعين

وضع آليات وترتيبات فعالة لتنفيذ تلك السياسات والإجراءات ومتابعتها ومراجعتها ورصدها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. فعلى المستوى الوطني، يمكن للبلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة القيام بهذه المهمة ضمن خططها التنموية وبمشاركة المجتمع المدني، بما فيه القطاع الخاص. وعلى المستوى الإقليمي لمجموعة بلدان المنظمة، فإن على تلك البلدان مواصلة وزيادة التعاون فيما بينها لتقديم المساعدات الفنية والمالية والغذائية وسائر أشكال المساعدة إلى البلدان الأعضاء الأقل نمواً مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة.

المراجع

IMF, *World Economic Outlook, September 2004*, IMF, Washington, D.C. September 2004.

IMF, *WEO Database*, September 2004.

IMF, *International Financial Statistics Yearbook 2004*, IMF, Washington, D.C., 2004.

IMF, *Direction of Trade Statistics Yearbook 2004*, IMF, Washington, D.C., 2004.

SESRTCIC (Ankara Centre), *Annual Economic Report on the OIC Countries 2004*, December 2004.

SESRTCIC (Ankara Centre), *External Debt Situation of African and Other Members of the OIC*, December 2004.

SESRTCIC (Ankara Centre), *Poverty and Food Insecurity in the OIC Least Developed and Low-income Countries*, October 2003.

SESRTCIC (Ankara Centre), *Poverty Eradication and Social Development in the OIC Least Developed and Low-income Countries*, December 2004.

UNDP, *Human Development Report 2004*, United Nations, New York and Geneva, 2004.

UNCTAD, *The Least Developed Countries Report 2004*, United Nations, New York and Geneva, 2004.

World Bank, *Global Development Finance 2004*, The World Bank, Washington, D.C., 2004.

الجدول الملحق 1: التوزيع الإقليمي لكافة البلدان الأقل نموا\*

<u>آسييا</u>	<u>إفريقييا</u>
أفغانستان (1) (4)	بنين (3) (4)
بنغلاديش	بور كينا فاسو (1) (3) (4)
بوتان (1) (4)	إفريقيا الوسطى (1) (3) (4)
كمبوديا	تشاد (1) (3) (4)
لاوس (1) (3)	الكونغو (3) (4)
المالديف (2)	غينيا الاستوائية
ميانمار (3)	غامبيا (3)
النيبال (1)	غينيا بيساو (3) (4)
اليمن	ليبيريا (3) (4)
<u>الباسيفيكا</u>	ملاوي (1) (3) (4)
كيريباتي (2) (4)	موريتانيا (3) (4)
ساموا (2)	النيجر (1) (3) (4)
جزر سلطن (2) (4)	ساو توميه وبرنسيب (2) (3) (4)
توفالو (2)	سيراليون (3) (4)
فانواتو (2)	السودان (3)
تيمور الشرقية (2)	توغو (3) (4)
<u>الكاريبي</u>	زامبيا (1) (3) (4)
هايتي (2)	
	أنغولا
	بوروندي (1) (3) (4)
	الرأس الأخضر (2)
	جزر القمر (2) (3)
	جيبوتي
	إريتريا (4)
	إثيوبيا (1) (3) (4)
	غينيا (3) (4)
	ليسوتو (1)
	مدغشقر (2) (3)
	مالي (1) (3) (4)
	موزمبيق (3)
	رواندا (1) (3) (4)
	السنغال (3)
	الصومال (3) (4)
	تنزانيا (3) (4)
	أوغندا (1) (3) (4)

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير أقل البلدان نموا، 2004.  
ملاحظات: (1) بلد غير ساحلي (2) جزيرة (3) بلد فقير شديد المديونية (4) بلد مصدر للسلع غير النفطية.  
(\* البلدان المكتوبة بالبنط العريض هي بلدان أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

الجدول الملحق 2: إجمالي السكان (بالمليون)

2003	2002	2001	2000	1999	
28.27	27.99	27.26	26.55	25.87	أفغانستان
146.17	143.50	140.88	137.95	135.02	بنغلاديش
7.04	6.66	6.48	6.30	6.13	بنين
12.14	11.84	11.56	11.28	10.99	بور كينا فاسو
8.08	7.87	7.67	7.48	7.29	تشاد
0.61	0.60	0.58	0.57	0.55	جزر القمر
0.81	0.79	0.77	0.74	0.72	جيبوتي
1.43	1.40	1.36	1.33	1.29	غامبيا
9.01	8.76	8.51	8.27	8.04	غينيا
1.30	1.27	1.22	1.20	1.17	غينيا بيساو
0.32	0.31	0.30	0.29	0.28	المالديف
11.92	11.66	11.39	11.14	10.89	مالي
2.84	2.77	2.71	2.65	2.57	موريتانيا
18.54	18.08	17.65	17.21	16.77	موزمبيق
11.81	11.46	11.12	10.78	10.46	النيجر
10.50	10.21	9.93	9.66	9.40	السنغال
5.18	5.05	4.92	4.79	4.67	سيراليون
9.51	9.32	9.02	8.72	8.43	الصومال
33.59	32.74	31.91	31.10	30.42	السودان
5.26	5.10	4.95	4.80	4.65	توغو
25.00	24.17	23.36	22.59	21.83	أوغندا
23.92	22.97	22.05	21.16	20.45	اليمن
<b>373.26</b>	<b>364.51</b>	<b>355.59</b>	<b>346.54</b>	<b>337.90</b>	كافة البلدان الأقل نموا الأعضاء
726.52	709.23	691.43	672.64	656.38	كافة البلدان الأقل نموا *
1378.79	1351.40	1323.18	1295.81	1270.98	كافة بلدان المنظمة
5315	5241	5168	5096	5025	كافة البلدان النامية
					البلدان الأقل نموا الأعضاء
51.4	51.4	51.4	51.5	51.5	كنسبة من كافة البلدان الأقل نموا
27.1	27.0	26.9	26.7	26.6	كنسبة من بلدان المنظمة

المصدر: مركز أنقرة: التقرير الاقتصادي السنوي حول البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، 2004.  
 (\*) مُستخرجة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، سبتمبر 2004.

الجدول الملحق 3: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار)

2003	2002	2001	2000	1999	
53.615	49.551	47.194	47.048	46.529	بنغلاديش
3.505	2.704	2.385	2.277	2.391	بنين
4.189	3.213	2.814	2.655	2.979	بور كينا فاسو
2.648	2.003	1.667	1.389	1.534	تشاد
0.313	0.241	0.22	0.204	0.223	جزر القمر
0.625	0.592	0.574	0.553	0.536	جيبوتي
0.368	0.37	0.418	0.421	0.432	غامبيا
3.591	3.212	3.039	3.112	3.461	غينيا
0.236	0.203	0.2	0.215	0.224	غينيا بيساو
0.669	0.639	0.625	0.624	0.589	المالديف
4.287	3.286	3.018	2.675	2.918	مالي
1.1	0.99	0.983	0.956	0.986	موريتانيا
4.323	3.6	3.435	3.628	4.091	موزمبيق
2.734	2.177	1.947	1.803	2.021	النيجر
6.485	5.052	4.615	4.385	4.757	السنغال
0.787	0.783	0.749	0.634	0.664	سيراليون
17.49	15.21	13.482	12.191	10.788	السودان
1.842	1.481	1.329	1.332	1.579	توغو
6.198	5.803	5.641	5.886	5.964	أوغندا
11.344	9.985	9.533	9.561	7.53	اليمن
<b>126.349</b>	<b>111.095</b>	<b>103.868</b>	<b>101.549</b>	<b>100.196</b>	كافة البلدان الأقل نمواً الأعضاء
211.796	187.876	174.479	171.539	165.126	كافة البلدان الأقل نمواً *
1717.47 6	1481.467	1404.13 6	1460.29 8	1356.41 2	كافة بلدان المنظمة
7106.6	6307.1	6244.3	6171.4	5684.8	كافة البلدان النامية
					البلدان الأقل نمواً الأعضاء
59.7	59.1	59.5	59.2	60.7	كثافة من كافة البلدان الأقل نمواً
7.4	7.5	7.4	7.0	7.4	كثافة من بلدان المنظمة

المصدر: مركز أنقرة: التقرير الاقتصادي السنوي حول البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، 2004.  
(\* مُستخرجة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، سبتمبر 2004.)

الجدول الملحق 4: الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالأسعار الجارية دولار)

2003	2002	2001	2000	1999	
367	345	335	341	345	بنغلاديش
498	406	368	361	390	بنين
345	271	243	235	271	بور كينا فاسو
328	254	217	186	210	تشاد
509	402	378	359	403	جزر القمر
770	751	750	744	743	جيبوتي
257	265	307	318	336	غامبيا
399	367	357	376	431	غينيا
181	160	164	180	191	غينيا بيساو
2122	2091	2105	2168	2119	المالديف
360	282	265	240	268	مالي
387	357	363	361	383	موريتانيا
233	199	195	211	244	موزمبيق
231	190	175	167	193	النيجر
618	495	465	454	506	السنغال
152	155	152	132	142	سيراليون
521	465	423	392	355	السودان
350	290	269	278	339	توغو
248	240	241	261	273	أوغندا
474	435	432	452	368	اليمن
<b>377</b>	<b>340</b>	<b>325</b>	<b>326</b>	<b>330</b>	كافة البلدان الأقل نمواً الأعضاء
308	280	266	269	265	كافة البلدان الأقل نمواً *
1246	1096	1061	1127	1067	كافة بلدان المنظمة
1337	1203	1208	1211	1131	كافة البلدان النامية

المصدر: تم حسابه على أساس الجدولين الملحقين 2 و3.  
 (\*) مُستخرجة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، سبتمبر 2004.



الجدول الملحق 5: هيكل الإنتاج  
(القيمة المضافة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، متوسط الفترة 1998-2002)

الخدمات	الصناعات التحويلية منها	الصناعة	الزراعة	
23	14	23	54	أفغانستان <sup>(1)</sup>
49	16	26	25	بنغلاديش <sup>(4)</sup>
49	9	14	37	بنين <sup>(1)</sup>
49	12	17	34	بور كينا فاسو <sup>(1)</sup>
46	13	15	39	تشاد <sup>(1)</sup>
49	4	11	40	جزر القمر <sup>(5)</sup>
80	3	16	4	جيبوتي <sup>(3)</sup>
56	5	13	31	غامبيا <sup>(3)</sup>
39	6	37	24	غينيا <sup>(2)</sup>
27	10	13	60	غينيا بيساو <sup>(1)</sup>
63	7	16	16	المالديف <sup>(3)</sup>
37	4	22	41	مالي <sup>(1)</sup>
47	9	30	23	موريتانيا <sup>(1)</sup>
45	13	27	28	موزمبيق <sup>(2)</sup>
43	7	26	31	النيجر <sup>(2)</sup>
61	13	21	18	السنغال <sup>(6)</sup>
22	5	30	48	سيراليون <sup>(2)</sup>
-	-	-	-	الصومال <sup>(1)</sup>
42	9	18	40	السودان <sup>(3)</sup>
39	9	21	39	توغو <sup>(1)</sup>
43	10	20	37	أوغندا <sup>(1)</sup>
43	7	41	16	البيرو <sup>(3)</sup>
<b>47</b>	<b>12</b>	<b>25</b>	<b>28</b>	<b>كافة البلدان الأقل نمواً الأعضاء</b>
45	11	22	33	كافة البلدان الأقل نمواً *
47	15	38	15	كافة بلدان المنظمة
55	20	33	12	كافة البلدان النامية *

المصادر: مركز أنقرة: التقرير الاقتصادي السنوي حول البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، 2004.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير أقل البلدان نمواً، 2004.

- (1) بلد مصدر للمنتجات الزراعية (عشرة بلدان)، (2) بلد مصدر للمعادن (أربعة بلدان)، (3) بلد مصدر للنفط (بلدان)، (4) بلد مصدر للمنتجات المصنعة (بنغلاديش فقط)، (5) بلد مصدر للخدمات (أربعة بلدان)، (6) بلد مصدر للمنتجات المصنعة والخدمات (السنغال فقط).  
(\* متوسط عام 2002).

الجدول الملحق 6: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسب مئوية)

2003	2002	2001	2000	1999	
5.4	4.9	4.8	5.6	5.4	بنغلاديش
5.5	6	5	5.8	4.7	بنين
6.5	4.4	5.9	1.5	3.7	بور كينا فاسو
10	9.9	9.5	1	2.3	تشاد
2.1	2.3	2.3	4.5	1.9	جزر القمر
3.5	2.6	1.9	0.7	2.2	جيبوتي
8.7	3.2-	5.8	5.5	6.4	غامبيا
2.1	4.2	3.8	1.9	4.6	غينيا
1.2-	7.2-	0.2	7.5	7.6	غينيا بيساو
6.2	6	3.5	4.8	7.2	المالديف
3.2	4.4	13.3	3.2-	3	مالي
4.2	3.3	4	5.2	5.2	موريتانيا
7	7.7	13	1.5	7.5	موزمبيق
4	3	7.1	1.4-	0.6-	النيجر
6.3	1.1	5.6	5.6	5	السنغال
6.5	6.3	5.4	3.8	8.1-	سيراليون
5.8	6	6.1	6.9	6.5	السودان
3.1	4.6	0.2-	0.8-	2.4	توغو
4.9	6.7	5.3	5.4	7.9	أوغندا
3.8	3.9	4.6	4.4	3.5	اليمن
<b>5.2</b>	<b>4.9</b>	<b>5.5</b>	<b>4.7</b>	<b>5.1</b>	كافة البلدان الأقل نمواً الأعضاء
4.4	5.1	5.6	4.8	5.2	كافة البلدان الأقل نمواً *
5.5	4	1.9	5.5	1.3	كافة بلدان المنظمة
6.1	4.6	4.1	5.9	4	كافة البلدان النامية

المصدر: مركز أنقرة: التقرير الاقتصادي السنوي حول البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، 2004.  
(\* ) مُستخرجة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، سبتمبر 2004.

الجدول الملحق 7: معدلات التضخم  
(نسبة التغير الموسمي السنوي لمتوسط مؤشر أسعار المستهلك)

2003	2002	2001	2000	1999	
4.9	3.8	1.5	2.2	6.2	بنغلاديش
1.5	2.4	4	4.2	0.3	بنين
3	2.7	4.9	0.3-	1.1-	بور كينا فاسو
1-	5.2	12.4	3.8	8.4-	تشاد
4.5	3.3	5.9	4.6	1.1	جزر القمر
2	0.6	1.8	2.4	2	جيبوتي
18	8.6	4.5	0.9	3.8	غامبيا
12.9	3	5.4	6.8	4.6	غينيا
3	3.3	3.3	8.6	2.1-	غينيا بيساو
1.5-	0.9	0.7	1.2-	3	المالديف
0.5	2.4	5.2	0.7-	1.2-	مالي
5.3	3.9	4.7	3.3	4.1	موريتانيا
13.5	16.8	9	12.7	2.9	موزمبيق
0.7-	2.7	4	2.9	2.3-	النيجر
0.1	2.3	3.1	0.7	0.8	السنغال
6.6	3.7-	2.6	0.9-	34.1	سيراليون
7.7	8.3	4.9	8	16	السودان
0.8-	3.1	3.9	1.9	0.1-	توغو
5.9	5.7	2-	4.5	5.8	أوغندا
10.8	12.2	11.9	10.9	8	اليمن
<b>5.7</b>	<b>5.4</b>	<b>3.7</b>	<b>4.2</b>	<b>6.2</b>	كافة البلدان الأقل نمواً الأعضاء
13.8	14.6	22.9	36.1	28.6	كافة البلدان الأقل نمواً *
7.6	10.5	11.6	10.7	14.8	كافة بلدان المنظمة
6.1	6	6.8	7.3	10.4	كافة البلدان النامية

المصدر: مركز أنقرة: التقرير الاقتصادي السنوي حول البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، 2004.  
(\* مُستخرجة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، سبتمبر 2004.)

الجدول الملحق 8: إجمالي الصادرات السلعية (فوب، مليون دولار)

2003	2002	2001	2000	1999	
211.3	99.7	89.5	143.4	122.8	أفغانستان
6229.4	5443.3	5735.6	5589.6	4520.1	بنغلاديش
294.3	241.5	591	195.6	207.1	بنين
250.1	177.1	173.1	166.9	179.3	بور كينا فاسو
88	62.7	74.8	83.6	98.1	تشاد
31.7	29.4	39.4	16.5	11.5	جزر القمر
191.2	154.3	198.2	136.4	151.1	جيبوتي
15.2	27.2	25.6	39.4	8.2	غامبيا
785.9	809.6	542.7	617.4	490.6	غينيا
99.3	121.3	124.6	111.8	57.2	غينيا بيساو
112.4	90.1	76.1	75.4	64	المالديف
214.2	163.6	151.5	232.7	251.5	مالي
577.5	548.6	553	532.7	525.3	موريتانيا
1058.4	682	703.7	364.3	271	موزمبيق
180.1	168.6	162.4	195.7	178.7	النيجر
1130.3	948.7	783.6	693	817.2	السنغال
133.6	101.1	52.6	123.5	6.3	سيراليون
99.8	88.7	75.3	67.8	116.4	الصومال
2606	1972.2	1846.7	1543	705.6	السودان
415.6	249	220.4	189.6	233.8	توغو
531.9	464.9	450.8	399.6	384.6	أوغندا
4437.7	3271	3370.2	4076.5	2439.2	اليمن
<b>19693.9</b>	<b>15914.6</b>	<b>16040.8</b>	<b>15594.4</b>	<b>11839.6</b>	كافة البلدان الأقل نمواً الأعضاء
43671.7	37038.7	35077	33926.2	25328.2	كافة البلدان الأقل نمواً
614454. 4	507626.5	495443. 1	533748. 4	402665. 2	كافة بلدان المنظمة
287400 0	2401300	2229600	2344500	1900500	كافة البلدان النامية
749240 0	6437700	6146600	6375000	5664500	العالم
					البلدان الأقل نمواً الأعضاء
45.1	43.0	45.7	46.0	46.7	كنسبة من كافة البلدان الأقل نمواً
3.2	3.1	3.2	2.9	2.9	كنسبة من بلدان المنظمة
0.7	0.7	0.7	0.7	0.6	كنسبة من البلدان النامية
					معدل التغير السنوي
<b>23.7</b>	<b>0.8-</b>	<b>2.9</b>	<b>31.7</b>	<b>13.8</b>	البلدان الأقل نمواً الأعضاء
17.9	5.6	3.4	33.9	9.6	كافة البلدان الأقل نمواً
21.0	2.5	7.2-	32.6	16.4	بلدان المنظمة
19.7	7.7	4.9-	23.4	7.2	البلدان النامية
16.4	4.7	3.6-	12.5	5.0	العالم

المشاكل الاقتصادية للبلدان الأقل نمواً والبلدان غير الساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي 153

المصدر: صندوق النقد الدولي، حولية إحصائيات اتجاهات التجارة، 2004.

الجدول الملحق 9: إجمالي الواردات السلعية (سيف، مليون دولار)

2003	2002	2001	2000	1999	
1400.8	1015.3	576.6	633.6	490.3	أفغانستان
9672.3	7847.8	9010.6	9000.8	8352.4	بنغلاديش
1754	720.8	621.9	562.5	843.2	بنين
847.3	648.1	513.3	493.4	601.9	بور كينا فاسو
342.6	459.7	363.3	138.9	139.1	تشاد
117	88.4	81.8	62.6	69.6	جزر القمر
782.1	666.1	642.7	617	617.2	جيبوتي
514.7	414.6	395.4	331.4	193.7	غامبيا
870.1	845.3	498.8	532.8	558	غينيا
143.8	112.1	103.1	104.9	89.9	غينيا بيساو
470.7	390.7	393	389	402.1	المالديف
1522.7	1392.6	1400.8	1273.3	1254.3	مالي
985.6	865.6	710	636.3	603.5	موريتانيا
1778.1	1269.7	1063.4	1046.3	1199.9	موزمبيق
494.3	395.7	324.9	773.8	315.1	النيجر
2357.8	1957.5	1727.1	1462.9	1607.5	السنغال
583.2	485.9	416.2	315.7	199.1	سيراليون
372.7	347.3	338.2	313.2	285	الصومال
2714.5	2167.7	1874.6	1478.4	1577.1	السودان
563.3	396.6	354.6	323.7	341.7	توغو
1371.7	1028.5	1005.1	955	816.9	أوغندا
4361.9	2776.9	2465.6	2323.2	2007.7	اليمن
<b>34021.2</b>	<b>26292.9</b>	<b>24881</b>	<b>23768.7</b>	<b>22565.2</b>	كافة البلدان الأقل نموا الأعضاء
64337	51214.3	46521.2	47047.3	43008.3	كافة البلدان الأقل نموا
569299. 4	439994.2	396539. 1	396133. 6	351982. 9	كافة بلدان المنظمة
277880 0	2311400	2161400	2209900	1862800	كافة البلدان النامية
774530 0	6642700	6390000	6592100	5821200	العالم
					البلدان الأقل نموا الأعضاء
52.9	51.3	53.5	50.5	52.5	كثافة من كافة البلدان الأقل نموا
6.0	6.0	6.3	6.0	6.4	كثافة من بلدان المنظمة
1.2	1.1	1.2	1.1	1.2	كثافة من البلدان النامية
					معدل التغير السنوي
<b>29.4</b>	<b>5.7</b>	<b>4.7</b>	<b>5.3</b>	<b>5.1</b>	البلدان الأقل نموا الأعضاء
25.6	10.1	1.1-	9.4	2.1-	كافة البلدان الأقل نموا
29.4	11.0	0.1	12.5	1.7	بلدان المنظمة
20.2	6.9	2.2-	18.6	2.7	البلدان النامية
16.6	4.0	3.1-	13.2	5.4	العالم

المشاكل الاقتصادية للبلدان الأقل نمواً والبلدان غير الساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي 155

المصدر: صندوق النقد الدولي، حولية إحصائيات اتجاهات التجارة، 2004.

الجدول الملحق 10: ميزان الحساب الجاري (مليون دولار)

2003	2002	2001	2000	1999	
-	-	-	-	-	أفغانستان
205	283	391-	678-	407-	بنغلاديش
296-	242-	160-	183-	181-	بنين
291-	299-	291-	319-	321-	بور كينا فاسو
1028-	1036-	586-	251-	243-	تشاد
14-	6-	4	4-	14-	جزر القمر
39-	37-	32-	40-	2-	جيبوتي
18-	20-	2-	13-	12-	غامبيا
119-	137-	81-	227-	262-	غينيا
8-	22-	44-	28-	27-	غينيا بيساو
45-	36-	59-	51-	79-	المالديف
182-	102-	314-	268-	256-	مال
112-	15	105-	26-	30	موريتانيا
636-	763-	770-	698-	915-	موزمبيق
170-	142-	93-	111-	132-	النيجر
409-	299-	224-	275-	274-	السنغال
75-	45-	131-	96-	73-	سيراليون
3	16-	35-	32-	10	الصومال
1457-	1472-	2116-	1840-	1703-	السودان
213-	211-	229-	232-	151-	توغو
412-	405-	337-	309-	486-	أوغندا
199	535	507	1265	205	اليمن
<b>5117-</b>	<b>4457-</b>	<b>5489-</b>	<b>4416-</b>	<b>5293-</b>	<b>كافة البلدان الأقل نموا الأعضاء</b>
8081-	6745-	10114-	6413-	11465-	كافة البلدان الأقل نموا
62439	36949	52400	71090	15145	كافة بلدان المنظمة
121000	83600	37900	88100	18100-	كافة البلدان النامية

المصدر: مُستخرجة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، سبتمبر 2004.



الجدول الملحق 11: إجمالي الاحتياطات باستثناء الذهب (مليون دولار)

2003	2002	2001	2000	1999	
-	-	-	-	-	أفغانستان
2577.9	1683.2	1275	1486	1603.6	بنغلاديش
509.8	615.7	578.1	458.1	400.1	بنين
434.8	313.4	260.5	243.6	295	بور كينا فاسو
187.1	218.7	122.37	110.7	95.02	تشاد
94.3	79.94	62.32	43.21	37.15	جزر القمر
100.13	73.71	70.31	67.8	70.61	جيبوتي
-	106.88	106.01	109.43	111.25	غامبيا
-	171.4	200.23	147.91	199.68	غينيا
164.38	102.71	69.47	66.73	35.28	غينيا بيساو
159.49	133.14	93.07	122.8	127.12	المالديف
908.7	594.5	348.9	381.3	349.7	مالي
415.3	396.2	284.5	279.9	224.3	موريتانيا
961.76	819.19	715.57	725.11	651.6	موزمبيق
114.1	133.9	107	80.4	39.2	النيجر
794.5	637.4	447.3	384	403	السنغال
66.6	84.7	51.3	49.2	39.5	سيراليون
-	-	-	-	-	الصومال
847.5	440.9	117.8	247.3	188.7	السودان
182.5	205.1	126.4	152.3	122.1	توغو
1080.3	934	983.4	808	763.1	أوغندا
4986.9	4410.5	3658.1	2900.3	1471.5	اليمن
<b>14586.06</b>	<b>12155.17</b>	<b>9677.65</b>	<b>8864.09</b>	<b>7227.51</b>	كافة البلدان الأقل نمواً الأعضاء
23290.2 2	19710.5	15922.4 4	15108.8 7	12486.9 8	كافة البلدان الأقل نمواً
310524	253736.8	217478. 2	204264. 4	181033. 7	كافة بلدان المنظمة
130383 0	1126361	1020894	900999	783398	كافة البلدان النامية

المصدر: مستخرجة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، سبتمبر 2004.

الجدول الملحق 12: إجمالي صافي التدفقات المالية (مليون دولار)

2002	2001	2000	1999	1990	
893	1326	1251	1225	1644	بنغلاديش
198	267	199	176	274	بنين
343	331	294	309	219	بور كينا فاسو
1079	127	194	158	256	تشاد
23	22	14	15	33	جزر القمر
53	28	31	44	149	جمبوتي
101	63	73	74	48	غامبيا
99	185	101	251	211	غينيا
33	30	55	49	96	غينيا بيساو
47	31	23	35	24	المالديف
418	384	376	251	348	مالي
321	199	202	155	138	موريتانيا
2273	974	932	1097	948	موزمبيق
238	214	183	170	358	النيجر
388	304	315	480	692	السنغال
255	269	188	80	79	سيراليون
171	120	87	92	372	الصومال
919	730	564	582	603	السودان
119	119	112	109	204	توغو
681	844	880	633	485	أوغندا
280	274	224	12	333	اليمن
<b>8932</b>	<b>6841</b>	<b>6298</b>	<b>5997</b>	<b>7514</b>	<b>كافة البلدان الأقل نموا الأعضاء</b>
16958	15693	12373	14862	15226	كافة البلدان الأقل نموا
30839	23078	21746	23646	28869	كافة بلدان المنظمة
175152	209492	213458	261219	97819	كافة البلدان النامية
					<b>البلدان الأقل نموا الأعضاء</b>
52.7	43.6	50.9	40.4	49.3	كسبة من كافة البلدان الأقل نموا
29.0	29.6	29.0	25.4	26.0	كسبة من بلدان المنظمة
5.1	3.3	3.0	2.3	7.7	كسبة من البلدان النامية

المصدر: البنك الدولي، تمويل التنمية العالمية، 2004.

الجدول الملحق 13: صافي التدفقات المالية الرسمية (مليون دولار)

2002	2001	2000	1999	1990	
761	1022	933	1059	1585	بنغلاديش
157	223	135	135	212	بنين
335	321	274	295	219	بور كينا فاسو
179	127	79	132	248	تشاد
22	22	13	14	33	جزر القمر
49	24	27	39	149	جمبوتي
58	28	30	24	56	غامبيا
99	184	91	188	212	غينيا
32	30	55	40	95	غينيا بيساو
20	19	10	18	17	المالديف
315	258	276	247	344	مالي
305	208	195	156	133	موريتانيا
1892	749	824	726	913	موزمبيق
238	198	176	172	308	النيجر
294	231	254	325	649	السنغال
251	266	183	74	42	سيراليون
171	120	86	93	366	الصومال
285	156	171	211	603	السودان
44	54	64	58	182	توغو
532	696	720	494	468	أوغندا
166	126	218	315	303	اليمن
<b>6205</b>	<b>5062</b>	<b>4814</b>	<b>4815</b>	<b>7137</b>	<b>كافة البلدان الأقل نمواً الأعضاء</b>
11722	9776	9111	8900	13113	كافة البلدان الأقل نمواً
7750	10267	9313	10478	22299	كافة بلدان المنظمة
21321	35321	33457	44426	54126	كافة البلدان النامية
<b>البلدان الأقل نمواً الأعضاء</b>					
52.9	51.8	52.8	54.1	54.4	كسبية من كافة البلدان الأقل نمواً
80.1	49.3	51.7	46.0	32.0	كسبية من بلدان المنظمة
29.1	14.3	14.4	10.8	13.2	كسبية من البلدان النامية

المصدر: البنك الدولي، تمويل التنمية العالمية، 2004.

الجدول الملحق 14: صافي التدفقات المالية الخاصة (مليون دولار)

2002	2001	2000	1999	1990	
132	305	318	166	59	بنغلاديش
41	44	64	41	62	بنين
8	9	21	13	0	بور كينا فاسو
900	0	114	25	9	تشاد
2	0	1	0	1	جزر القمر
4	3	3	4	1-	جمبوتي
43	35	43	50	8-	غامبيا
0	1	10	63	1-	غينيا
1	1	1	9	2	غينيا بيساو
26	12	13	17	7	المالديف
102	126	100	4	5	مالي
16	9-	7	1-	5	موريتانيا
381	225	109	371	35	موزمبيق
0	16	7	2-	51	النيجر
94	73	62	154	43	السنغال
5	3	5	6	36	سيراليون
0	0	0	1-	6	الصومال
633	574	392	371	0	السودان
75	65	48	51	22	توغو
149	148	159	139	16	أوغندا
114	148	6	303-	30	اليمن
<b>2726</b>	<b>1779</b>	<b>1483</b>	<b>1177</b>	<b>379</b>	<b>كافة البلدان الأقل نموا الأعضاء</b>
5209	5921	3204	5924	958	كافة البلدان الأقل نموا
23090	12812	12437	13264	6581	كافة بلدان المنظمة
153831	174171	180002	216793	43692	كافة البلدان النامية
					<b>البلدان الأقل نموا الأعضاء</b>
52.3	30.0	46.3	19.9	39.6	كسبة من كافة البلدان الأقل نموا
11.8	13.9	11.9	8.9	5.8	كسبة من بلدان المنظمة
1.8	1.0	0.8	0.5	0.9	كسبة من البلدان النامية

المصدر: البنك الدولي، تمويل التنمية العالمية، 2004.

المشاكل الاقتصادية للبلدان الأقل نمواً والبلدان غير الساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي 161

الجدول الملحق 15: صافي المساعدات الإنمائية الرسمية\* (مليون دولار)

2002	2001	2000	1999	1990	
1285	408	141	143	131	أفغانستان
913	1030	1171	1215	2095	بنغلاديش
220	274	239	211	268	بنين
473	392	336	398	331	بور كينا فاسو
233	187	131	188	314	تشاد
32	27	19	21	45	جزر القمر
78	58	71	75	194	جيبوتي
61	54	49	34	99	غامبيا
250	280	153	238	293	غينيا
59	59	80	52	129	غينيا بيساو
27	25	19	31	21	المالديف
472	354	360	355	482	مالي
355	268	212	219	237	موريتانيا
2058	933	877	805	1002	موزمبيق
298	257	211	187	396	النيجر
449	413	423	535	818	السنغال
353	345	182	74	61	سيراليون
194	150	104	115	494	الصومال
351	185	225	243	822	السودان
51	44	70	71	260	توغو
638	793	819	590	668	أوغندا
584	461	265	458	405	اليمن
<b>9434</b>	<b>6997</b>	<b>6157</b>	<b>6258</b>	<b>9565</b>	<b>كافة البلدان الأقل نمواً الأعضاء</b>
17282	13633	12450	12326	16751	كافة البلدان الأقل نمواً
45710	38650	35673	38208	47252	كافة البلدان النامية
					<b>البلدان الأقل نمواً الأعضاء</b>
54.6	51.3	49.5	50.8	57.1	كسبية من كافة البلدان الأقل نمواً
20.6	18.1	17.3	16.4	20.2	كسبية من البلدان النامية
					<b>صافي المساعدات الإنمائية للفرد</b> (بالقيمة الجارية للدولار)
26	20	18	19	35	<b>البلدان الأقل نمواً الأعضاء</b>
25	20	19	19	37	كافة البلدان الأقل نمواً
9	8	7	8	12	البلدان النامية

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير أقل البلدان نمواً، 2004.  
(\* من جميع المانحين إلى جميع البلدان الأقل نمواً، وشاملة للهبات والمعونات الفنية.)

الجدول الملحق 16: صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)

2002	2001	2000	1999	1990	
47	79	280	180	3	بنغلاديش
41	44	64	39	62	بنين
8	9	23	13	1	بور كينا فاسو
901	0	115	27	9	تشاد
2	0	1	0	0	جزر القمر
4	3	3	4	0	جمبوتي
43	36	44	50	0	غامبيا
0	2	10	63	18	غينيا
1	1	1	9	2	غينيا بيساو
12	12	13	12	6	المالديف
102	126	100	4	6	مالي
12	7-	9	1	7	موريتانيا
406	255	139	382	9	موزمبيق
8	23	9	0	41	النيجر
93	32	63	157	57	السنغال
5	3	5	6	32	سيراليون
0	0	0	1-	6	الصومال
633	574	392	371	0	السودان
75	64	42	43	18	توغو
150	145	161	140	0	أوغندا
114	155	6	308-	131-	اليمن
<b>2657</b>	<b>1556</b>	<b>1480</b>	<b>1192</b>	<b>146</b>	<b>كافة البلدان الأقل نموا الأعضاء</b>
5145	5693	3565	5897	295	كافة البلدان الأقل نموا
15710	13621	9189	11264	5978	كافة بلدان المنظمة
147086	175035	162170	181722	24033	كافة البلدان النامية
					<b>البلدان الأقل نموا الأعضاء</b>
51.6	27.3	41.5	20.2	49.5	كسبية من كافة البلدان الأقل نموا
16.9	11.4	16.1	10.6	2.4	كسبية من بلدان المنظمة
1.8	0.9	0.9	0.7	0.6	كسبية من البلدان النامية

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير أقل البلدان نموا، 2004.

الجدول الملحق 17: إجمالي الدين الخارجي (مليون دولار)

2002	2001	2000	1999	1990	
-	-	-	-	-	أفغانستان (1)
17037	15236	15682	16570	12439	بنغلاديش (3)
1843	1672	1602	1687	1292	بنين (4) (2)
1580	1492	1409	1579	834	بور كينا فاسو (4) (2)
1281	1104	1115	1141	524	تشاد (4) (1)
270	23	232	228	187	جزر القمر (4) (1)
335	263	262	275	205	جيبوتي (3)
573	487	483	465	369	غامبيا (4) (2)
3401	3254	3388	3522	2476	غينيا (4) (2)
699	668	804	934	692	غينيا بيساو (4) (1)
270	235	206	219	78	المالديف (3)
2803	2911	2974	3189	2468	مالي (4) (2)
2309	2296	2488	2534	2113	موريتانيا (4) (1)
4609	4449	7038	6965	4650	موزمبيق (4) (3)
1797	1589	1686	1667	1726	النيجر (4) (2)
3918	3482	3428	3766	3736	الننغال (4) (2)
1448	1295	1229	1298	1197	سيراليون (4) (1)
2688	2563	2562	2606	2370	الصومال (4) (1)
16389	15414	15741	16132	14762	السودان (4) (1)
1581	1406	1432	1521	1281	توغو (4) (1)
4100	3742	3503	3492	2582	أوغندا (4) (3)
5290	5087	5075	6194	6352	اليمن (3)
<b>74221</b>	<b>68668</b>	<b>72339</b>	<b>75984</b>	<b>62333</b>	كافة البلدان الأقل نمواً الأعضاء
145651	137065	142281	148384	124736	كافة البلدان الأقل نمواً
649010	609363	627644	627446	413918	كافة بلدان المنظمة
233884 8	2266744	2304964	2374671	1351898	كافة البلدان النامية
<b>البلدان الأقل نمواً الأعضاء</b>					
51.0	50.1	50.8	51.2	50.0	كنسبة من كافة البلدان الأقل نمواً
11.4	11.3	11.5	12.1	15.1	كنسبة من بلدان المنظمة
3.2	3.0	3.1	3.2	4.6	كنسبة من البلدان النامية

المصدر: البنك الدولي، تمويل التنمية العالمية، 2004.

[http://www.worldbank.org/hipc/statistical\\_update\\_July\\_2004.pdf](http://www.worldbank.org/hipc/statistical_update_July_2004.pdf)

(1) البلدان شديدة المديونية.

(2) البلدان معتدلة المديونية.

(3) البلدان حفيفة المديونية.

(4) البلدان الفقيرة شديدة المديونية.

الجدول الملحق 18: مؤشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية، 2002

مؤشر التنمية البشرية المعدل (5)	الترتيب بحسب مؤشر التنمية البشرية (4)	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (3)	النسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس (%) (2)	معدل تعليم الكبار (%) (1)	مؤمل الحياة عند الولادة (سنوات)	البلدان متوسطة التنمية البشرية
13	84	4798	78	97.2	67.2	المالديف
4	136	1690	45	56.2	60.6	جزر القمر
1	138	1700	54	41.1	61.1	بنغلاديش
3-	139	1820	36	59.9	55.5	السودان
						البلدان منخفضة التنمية البشرية
5	143	1480	67	59.6	49.9	توغو
4	146	1390	71	68.9	45.7	أوغندا
16	149	870	53	49	59.8	اليمن
25-	152	2220	44	41.2	52.3	موريتانيا
21-	154	1990	24	65.5	45.8	جيبوتي
15-	155	1690	45	37.8	53.9	غامبيا
11-	157	1580	38	39.3	52.7	السنغال
30-	160	2100	29	41	48.9	غينيا
5-	161	1070	52	39.8	50.7	بنين
8-	167	1020	35	45.8	44.7	تشاد
14-	171	1050	41	46.5	38.5	موزمبيق
1-	172	710	37	39.6	45.2	غينيا بيساو
11-	174	930	26	19	48.5	مالي
20-	175	1100	22	12.8	45.8	بوركينافاسو
8-	176	800	19	17.1	46	النيجر
1-	177	520	45	36	34.3	سيراليون
		1307	43	52.5	50.6	كافة البلدان الأقل نمواً
		4054	60	76.7	64.6	كافة البلدان النامية

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2004. (1) نسبة من هم في سن الخامسة عشرة فما فوق، (2) تشمل التعليم الأساسي والثانوي والعالي، (3) بتعادل القيمة الشرائية للدولار، (4) الترتيب بالنسبة إلى 177 بلداً، (5) الترتيب بحسب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد ناقصاً الترتيب بحسب مؤشر التنمية البشرية. وتشير البيانات الموجبة إلى أن الترتيب من حيث مؤشر التنمية البشرية أفضل من مثيله من حيث الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد لذلك البلد، والعكس صحيح.



الجدول الملحق 19: مؤشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفقير البشري، 2002

عدد السكان الذين يعانون من الفقر البشري (مليون)	عدد السكان (مليون، 2002) (3)	مؤشر الفقر البشري (%) (2)	ترتيب البلد بحسب مؤشر الفقر البشري (1)	نسبة الأطفال ناقصي الوزن دون سن الخامسة (%)	نسبة السكان الخرومين من الموارد المائية المحسنة (%)	احتمال الوفاة عند الولادة قبل سن الأربعين (%)	
							البلدان متوسطة التنمية البشرية
0.04	0.31	11.4	17	30	0	10.2	المالديف
0.19	0.6	31.4	49	25	4	18.1	جزر القمر
60.56	143.5	42.2	72	48	3	17.3	بنغلاديش
10.35	32.74	31.6	51	17	25	27.6	السودان
							البلدان منخفضة التنمية البشرية
1.94	5.1	38	65	25	46	37.9	توغو
8.80	24.17	36.4	60	23	48	41.1	أوغندا
9.26	22.97	40.3	67	46	31	19.1	اليمن
1.34	2.77	48.3	87	32	63	30.5	موريتانيا
0.27	0.79	34.3	55	18	0	42.9	جيبوتي
0.64	1.4	45.8	81	17	38	29.6	غامبيا
4.50	10.21	44.1	77	23	22	27.7	السنغال
				23	52	35.9	غينيا
3.04	6.66	45.7	80	23	37	34.6	بنين
3.90	7.87	49.6	88	28	73	42.9	تشاد
9.00	18.08	49.8	89	26	43	56	موزمبيق
0.61	1.27	48	86	25	44	41.3	غينيا بيساو
6.87	11.66	58.9	93	33	35	35.3	مالي
7.76	11.84	65.5	95	34	58	43.4	بور كينا فاسو
7.04	11.46	61.4	94	40	41	38.7	النيجر
				27	43	57.5	سيراليون
136.11	313.4		البلدان الأقل نمواً الأعضاء				
43.4			نسبة الفقراء في البلدان الأقل نمواً الأعضاء (%)				
				41	38		كافة البلدان الأقل نمواً
				27	22		البلدان النامية

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2004.

محسوب لمجموعة مكونة من 95 بلداً.  
كنسبة من إجمالي السكان.

(1)  
(2)

الجدول الملحق 20: مدى التقدم المحرز على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

الهدف	خفض نسبة من يعانون من الجوع إلى النصف	ضمان التعليم الأساسي للجميع	خفض معدل وفيات الأطفال بنسبة الثلثين	خفض نسبة الخرومين من الموارد المائية المحسنة إلى النصف
المؤشر	نسبة السكان غير الحاصلين على مقومات التغذية الأساسية (%)	نسبة صافي المتحقين بالتعليم الابتدائي (%)	نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل ألف مولود حي)	نسبة السكان الحاصلين على الموارد المائية المحسنة (%)
<b>البلدان متوسطة التنمية البشرية</b>				
المالديف			في طريقها نحو تحقيق الهدف	في طريقها نحو تحقيق الهدف
جزر القمر			في طريقها نحو تحقيق الهدف	حققت الهدف
بنغلاديش	متأخرة		في طريقها نحو تحقيق الهدف	حققت الهدف
السودان	في طريقها نحو تحقيق الهدف		متأخرة	
<b>البلدان منخفضة التنمية البشرية</b>				
توغو	في طريقها نحو تحقيق الهدف	في طريقها نحو تحقيق الهدف	متأخرة	متأخرة
أوغندا	متأخرة		متعثرة	متأخرة
اليمن	متأخرة		متأخرة	متأخرة
موريتانيا	في طريقها نحو تحقيق الهدف		متأخرة	متأخرة
جيبوتي	في طريقها نحو تحقيق الهدف	متأخرة	متأخرة	في طريقها نحو تحقيق الهدف
غامبيا	في طريقها نحو تحقيق الهدف	في طريقها نحو تحقيق الهدف	متأخرة	في طريقها نحو تحقيق الهدف
السنغال	متأخرة	في طريقها نحو تحقيق الهدف	متأخرة	في طريقها نحو تحقيق الهدف
غينيا	في طريقها نحو تحقيق الهدف	متأخرة	في طريقها نحو تحقيق الهدف	متأخرة
بنين	في طريقها نحو تحقيق الهدف	في طريقها نحو تحقيق الهدف	متأخرة	متأخرة
تنشاد	في طريقها نحو تحقيق الهدف	متأخرة	متأخرة	متأخرة
موزمبيق	في طريقها نحو تحقيق الهدف	متخلفة	متأخرة	متأخرة
غينيا بيساو			متأخرة	
مالي	متأخرة	متأخرة	متأخرة	في طريقها نحو تحقيق الهدف
بوركينافاسو	في طريقها نحو تحقيق الهدف	متأخرة	متأخرة	متأخرة
النيجر	متأخرة	متأخرة	متأخرة	متأخرة
سيراليون	متعثرة		متأخرة	

المصدر: تقرير للتنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003.